محضر الجلسة 420

التاريخ: الثلاثاء فاتح ذو القعدة 1425 (2004/12/14)
الرئاسة: السيد الصوالحي بوزكري الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان وخمس وخمسون دقيقة ابتداء من الساعة السادسة والنصف مساء.
جدول الأعمال: الشروع في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية.

المستشار السيد الصوالحي بوزكري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدة، السادة المستشارون، السادة الوزراء،

فعلا يستأنف المجلس في هذه الجلسة العمومية الثانية المخصصة لدراسة مشروع قانون المالية برسم سنة 2005، بعدما خصص الجلسة العمومية الأولى، التي انتهت كما تعلمون إلى التصويت على المداخيل. إذن الآن نشرع في مناقشة الميزانيات الفرعية، كما جاء في كلمة السيد الرئيس السابق، بدءا من لجنة الخارجية ثم لجنة العدل ثم لجنة التعليم.

أريد أن أذكر السادة المستشارين أن المناقشة تتم في إطار كل لجنة. وهكذا تم تخصيص 20 دقيقة لفرق الأغلبية عن كل لجنة، و20 دقيقة لفرق المعارضة عن كل لجنة، و15 دقيقة للفريق الكونفدرالي عن كل لجنة، و10 دقائق لباقي مكونات المجلس عن كل لجنة.

إذن نبدأ بمناقشة لجنة الخارجية. أظن أن التقرير، نعتبر أنه فعلا وزع، وتم الإطلاع عليه، وأنادي على المتدخل الأول باسم فرق الأغلبية، السيد المستشار المحترم عبد الطيف اسطمبولي، تفضل. يليه فيما بعد عن فرق الأغلبية السيد حميد الموذن. بطبيعة الحال 20 دقيقة للاثنين.

المستشار السيد عبد اللطيف اسطمبولي:

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فرق الأغلبية لمناقشة الميزانية الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني برسم السنة المالية 2005، وأود وبهذه المناسبة أن أؤكد أن المملكة المغربية بقيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وانخراط كل القوى الوطنية الحية في المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي والتنموي الذي نرم جميعا تحقيقه قد مكنت ولله الحمد من كسب رهانات التحديث المؤسساتي واستكمال بناء دولة الحق والقانون، وترسيخ حقوق الإنسان، وأوضحت التجربة المغربية في هذا المجال مرجعا سيشهد به في المحافل الدولية والمنتديات العالمية، إن هذا المعطى الإيجابي هو الذي جعل، بلادنا تتبوأ مكانة محترمة لدى الأمم المتحضرة، وبالتالي ما يجعلنا اليوم مطمئنين ومتفائلين لموقعنا الدبلوماسي، وقوة دفاعنا عن قضايانا الوطنية الحيوية وعلى رأسها قضية وحدتنا الترابية، من هذا المنطلق شكلت الوحدة الترابية ببلادنا المحور الأساسي لعملنا الدبلوماسي وأصبح الاتجاه اليومي في إيجاد حل سياسي ونهائي متوافق عليه، وفي نطاق احترام تام للسيادة الوطنية والوحدة الترابية للمملكة، وذلك لتثبيت مشروعيتنا التاريخية في أقاليمنا الجنوبية المسترجعة، كما جاء وفي خطاب جلالة الملك محمد السادس نصره الله أمام الدورة الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، إننا بهذه المناسبة من ذلك المبادرات الملكية لتوطيد علاقتنا الدبلوماسية مع العديد من الدول الأوربية والإفريقية والأمريكية، ونحيي بإجلال النتائج الإيجابية التي حققتها الزيارة الملكية ومنها الأخيرة لدول أمريكا اللاتينية، والتي عززت علاقتنا المتينة مع عدد من الدول الفاعلة في هذه القارات، كما أننا ننوه بالمجهودات المبدولة التي تقوم بها بلادنا في سبيل إنعاش الدبلوماسية الاقتصادية، والتي مكنتنا اليوم من نسج علاقة التبادل التجاري وعقد اتفاق الشراكة، والتوقيع على اتفاقية التبادل الحر مع العديد من الأقطاب الاقتصادية العالمية، كل ذلك في سياق منظور متجدد ومقاربة الشمولية لتدعيم موقع بلادنا وسط المجموعة الدولية رغم المنافسة التي يفرضها النظام العالمي الاقتصادي الجديد، على هذا الأساس فإننا ندعو من أعلى هذا المنبر إلى ضرورة ترسيخ المقاربة التي أكد عليه جلالته في خطابه الأخير بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الثالثة والمرتكزة على تفعيل دبلوماسية نيابية فعالة ومنفتحة، يكون الغرض منها تقوية الإشعاع الدولي للمغرب، والدفاع عن مصالحه العليا، وهو ما يتطلب منا كمؤسسة برلمانية تكثيف عملنا الدبلوماسي بجميع المحافل لشرح مسيرة المغرب الجديد وللرد على خصوم وحدتنا الترابية، والرفع من مستوى التعبئة الوطنية، والانخراط الشعبي في الدفاع عن مغربية الصحراء، بالإضافة نرى بالمناسبة ضرورة تحريك ملف حقوق الإنسان بالنسبة للأسرى المغاربة المحتجزين بمخيمات العار بتندوف.

وبهذه المناسبة لا تفوتني الفرصة باسم فرق الأغلبية أن أوجه تحياتنا وتقديرنا للقوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والأمن الوطني والقوات المساعدة، نظرا لتضحياتها وجهودها المتواصلة في صيانة وحدتنا الترابية وأمن سيادتنا، وكما نساند كل المجهودات المبذولة ولازالت تبذل من أجل تحديث هذه القوات عن طريق مدها بأحسن الوسائل الضرورية بتحسين أوضاعها المادية والمعنوية، كما نثمن العناية البالغة التي يولها قائدها الأعلى جلالة الملك محمد السادس نصره الله من خلال ما تقوم به وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية من أجل تنفيذ التعليمات السامية، وننوه أيضا بالإجراءات التي اتخذت فيما يخص الإمتيازات المادية والمعنوية للعسكريين المفقودين، والأسرى العائدين، بالإضافة إلى الخدمات الصحية للمستشفيات العسكرية، بحيث تحظى فيما يخص تمويلها كمرفق للدولة بصفة مستقلة برعاية صاحب الجلالة نصره الله القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، وذلك حتى تستطيع القيام بمهامها النبيلة على أحسن وجه، خاصة منها المهام النبيلة والإنسانية التي تقوم بها القوات المسلحة الملكية في مأموريات السلام بالعديد من مناطق التوتر في العالم، والتي خلقت صدى عالميا كبيرا.

لابد كذلك من الإشارة ونحن نستعرض في القطاعات الأخرى إلى أبناء جاليتنا بالخارج التي نوجه لها تحية تقدير بروح الارتباط بالوطن من خلال المجهودات المبذولة من طرف هذه الجالية للتمسك بمقومات هويتنا الوطنية بجميع أبعادها اللغوية والثقافية والحضارية وهم يجسدون بالفعل دور سفراء لبلادهم بدول المهجر، وإننا إذ نحيي مجهودات هذه الجالية لإسهامها بالأوراش التنموية المختلفة التي تعرفها بلادنا، فإننا ندعو حكومتنا الموقرة تفعيل دور تمثيلياتنا الدبلوماسية من سفارات وقنصليات لحماية حقوق وممتلكات أبناء جالياتنا بالدول المضيفة والتي يعاني فيها المواطنون المغاربة تداعيات أعمال العنصرية خاصة ببعض الدول الأوربية ككورسيكا واسبانيا، وكذا تداعيات الأوضاع الأمنية ببعض الدول التي تعاني من نزاعات وحروب أهلية كما يقع حاليا بساحل العاج وغيرها.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن الأمانة تقتضي الإشارة إلى الدور الذي لعبته جميع مكونات هذا المجلس الموقر، وإلى الدور الاستثنائي الذي اضطلعت به أثناء مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون، وكذا مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالدفاع الوطني، والذي كانت له آثار جد إيجابية على الطريقة التي نوقشت بها، والجو العام الذي كان يتسم بالصراحة والوضوح والحزم، ولا تفوتني الفرصة دون أن أشيد بالتفتح الذي ميز عروض السادة الوزراء المحترمون والمسؤولون عن القطاعات المذكورة، كل هذا كان له تأثير إيجابي مباشر بالنسبة للموضوع، ولاسيما بالنظر إلى أهميته في الظروف الحالية، والتي ساهمت في إغناء العمل الحكومي بالعديد من الاقتراحات الوجيهة التي عبر عنها السادة المستشارون المحترمون وهذا يؤكد التزامنا جميعا حكومة وبرلمانا بالتوجيهات الملكية السامية لتفعيل الدبلوماسية المغربية بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ونواصل الجهود لنكون في مستوى التوجيهات الملكية السامية حتى تتبوأ بلادنا المكانة التي تليق بها في المجتمع الدولي.شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم. الكلمة للمستشار المحترم السيد حميد الموذن، ويليه من بعد المستشار المحترم السيد أحمد بنا عن فرق المعارضة.

المستشار السيد حميد المودن:

باسم الله الرحمان الرحيم

وصلى الله وسلم على الرسول الأمين وأصحابه أجمعين

السيد الرئيس المحترم

السادة الوزراء المحترمين

السيدة المستشارة،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتقدم بمداخلة فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية في إطار المناقشة العامة للميزانيات القطاعية التي تدارسناها في لجنة الخارجية والدفاع الوطني والحدود والمناطق المحتلة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2005.

وهي مناسبة نعتقد فيها أن الظرفية السياسية الدولية، بعد الأحداث الإرهابية الأخيرة من 11 شتنبر مرورا بأحداث الرياض والدار البيضاء وصولا إلى أحداث مدريد الأخيرة، وكذلك المستجدات التي تعرفها وحدتنا

الترابية، والقضية الفلسطينية ومسألة العراق، كل هذه الأحداث أصبحت تفرض علينا وضع تصور شمولي وواضح في مجال السياسة الخارجية، يستجيب لتلك التحولات التي يعرفها العالم ولطبيعة التحديات والرهانات التي تواجهنا مستقبلا، ومن تم نؤمن كل الإيمان بأن طبيعة المرحلة تفرض علينا وعلى جهازنا الدبلوماسي أن يتفاعل وبسرعة مع محيطه، ويتلاءم والسبل الكفيلة لخدمة قضايانا الوطنية وعلى رأسها وحدتنا الترابية أولا وأخيرا، خاصة والمغرب والحمد لله يتوفر على موقع جغرافي متميز وإستراتيجي، وعلى ملك شاب طموح وهمام، رسخ وحافظ على السمعة الرائدة التي يتمتع بها وطننا بين الدول والأمم، بفضل بعد نظر جلالته وإشاراته القوية داخليا وخارجيا، وبفضل الرصيد الذي تركه المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني نور الله ضريحه، وعليكم السيد الوزير أن تستثمروا ذلك وأنتم على رأس الدبلوماسية، فالمرحلة تفرض علينا اكتساح عدة مواقع خاصة داخل المجتمع الغربي والإفريقي، كما عليكم أن تستثمروا ذلك التلاحم والعلاقة الجيدة بينا وبين جارتنا إسبانيا في ما يخدم قضيتنا ومصالحنا المشتركة، كما أن هذه المرحلة تفرض عليكم أن تعملوا في مجال وفي اتجاه تأطير كل الجمعيات والمنظمات المغربية المدافعة عن وحدتنا الترابية، وذلك بتكثيف الجهود والتحرك بشكل أوسع داخل القارة الإفريقية والآسيوية والأمريكية، وذلك بتفعيل كل الدبلوماسيات البرلمانية والاقتصادية والصناعية وغيرها، وإقناع كل الدول التي سبق وأن اعترفت بالجمهورية الوهمية بسحب اعترافها بها.

أما بخصوص أوضاع جالياتنا المغربية المقيمة بالخارج فإننا نشجب وبقوة ما تعانيه جاليتنا بكورسيكا من ميز عنصري ومضايقات واعتداءات، وندعوكم السيدة الوزيرة بتتبع هذا الملف عن كتب، خصوصا وقد قمتم بزيارة عمل إلى جزيرة كورسيكا مابين 17 و21 نونبر 2004، هذه الالتفاتة التي استحسنتها جاليتنا بتلك البقاع، وندعوكم بالقيام بالمزيد من زيارات العمل لباقي البقاع دفاعا عن حقوق جاليتنا ووقوفا على أوضاعها، وانسجاما مع تعليمات جلالة الملك نصره الله، الهادفة إلى ضمان شروط المواطنة الكاملة لكل أفراد جاليتنا المغربية المقيمة خارج أرض الوطن، وكما صرح جلالته في خطاب العرش الأخير فإن:

بداية النطق الملكي " المواطنة الفاعلة لن تستقيم إلا بالتنشئة الصالحة المرتكزة على الأركان الثلاثة المتكاملة: العقيدة السمحة والثقافة المنفتحة والتربية السليمة" انتهى النطق الملكي.

إن هذا الخطاب يعتبر بحق كبرنامج عمل شامل على المدى القصير والمتوسط والبعيد، خصوصا وأن القضايا الأساسية التي تعترض جاليتنا تتمثل أساسا بما يلي:

1- تعليم اللغة العربية والثقافة الأصيلة
2- إحداث فضاءات ثقافية مغربية
3- التأطير الديني السليم
4- التمثيلية السياسية ضمن المؤسسات الدستورية الوطنية.

وأخيرا ونظرا لاقتناعنا بصواب التوجهات والبرامج المعتمدة من طرف وزراة الخارجية والوزارة المنتدبة المكلفة بالجالية المقيمة بالخارج فإننا نعلن مساندتنا لها.

والسلام عليكم ورحمته وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم. أعطي الكلمة للمستشار المحترم السيد أحمد البنا عن فرق المعارضة، ويليه من بعد عن فريق العهد المستشار المحترم السيد علي سالم الشكاف. تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد أحمد بنا:

السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
زملائي المستشارين،

إنه لشرف كبير أن أتقدم أمامكم في هذه الجلسة العامة باسم فريق المعارضة، لأبسط وجهة نظرنا بخصوص الميزانيات الفرعية التابعة لقطاعات لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني برسم السنة المالية2005.

فيما يتعلق بميزانية الدفاع الوطني، ونظرا للدور الطلائعي الذي تضطلع به هذه المؤسسة في حياتنا اليومية، نسجل بارتياح كبير اهتمام الحكومات المتعاقبة بإدارة الدفاع الوطني وبكل رجالاتها الذين أبلوا البلاء الحسن في كل المناسبات تحت القيادة الرشيدة للقائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة جلالة الملك محمد السادس نصره الله، وأستغل هذه المناسبة للتنويه بالأدوار الطلائعية التي تقوم بها قواتنا المسلحة الملكية المرابطة في أقاليمنا الجنوبية قصد الدفاع عن وحدتنا الترابية، وكذلك ما تضطلع به من مهام في إرساء دعائم الأمن والسلم في العديد من دول العالم، تلك المساهمات التي شرفت وجه المغرب لما تتوفر عليه قواتنا الباسلة

من خبرة وتجربة وكفاءة وانضباط على جميع المستويات.

فمهما بلغت ميزانية هذه المؤسسة فهي تبقى في أمس الحاجة إلى مضاعفتها في الميزانيات المقبلة رغم الإكراهات المالية الداخلية والخارجية، لمواجهة التحديات التي تواجه بلادنا.

السيد الرئيس،

بخصوص وزارة الخارجية والتعاون، أود أن أركز على الدور الاستراتيجي الهام المنوط بها لإظهار الوجه الحقيقي لبلادنا ومستوى تطوره والتعريف بمواقفه من جميع القضايا وعلى الخصوص قضيتنا الوطنية الأولى.

ونظرا للتغييرات السياسية والاقتصادية الجديدة والمتسارعة التي أصبحت تعرفها العلاقات الدولية، وخاصة التطورات الأخيرة التي عرفها ملف وحدتنا الترابية وقضيتنا الوطنية الأولى، بعد أن تأكد الإقصاء النهائي لمخطط التسوية الأممي لسنة 1991، بسبب عدم تجاوب مجلس الأمن مع توصية جيمس بيكر، وصدور القرار رقم 1541 في أبريل المنصرم من مجلس الأمن الذي دعا فيه الأطراف بما فيها دول الجوار للتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة قصد الوصول إلى حل سياسي متفاوض عليه يحظى بقبول الجميع.

وقد أبدت عدة أطراف فاعلة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإسبانيا رغبتها الملحة في إرساء قواعد الحوار بين المغرب والجزائر ليس فقط لتطبيع العلاقات الثنائية، لأن المغرب سبق أن أكد على نواياه الحسنة بالمبادرة الملكية الهادفة إلى إلغاء التأشيرة على المواطنين الجزائريين، بل أيضا لحل هذا المشكل نهائيا والانطلاق الفعلي في بناء اتحاد المغرب العربي.

وبالرغم من كل هذا لازالت الجزائر تحاول عرقلة الاتجاه الواضح للمجتمع الدولي.

وقد كرس المغرب كل جهوده على كافة المستويات الثنائية والجهوية للمطالبة بدعم فعال وملموس لقضيتنا الوطنية، وتعزيز حضوره السياسي والاقتصادي في العديد من المناطق.

وقد تعزز هذا التوجه من خلال الزيارات الموفقة التي قام بها صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله إلى العديد من الدول الإفريقية ومنطقة أمريكا اللاتينية والتي أسفرت عن نتائج إيجابية، تجلت في سحب اعتراف العديد من الدول بالجمهورية الوهمية، وفي إفشال المناورة الجزائرية داخل اللجنة الرابعة بحيث لم تساند المشروع الجزائري ثلاث أرباع المجتمع الدولي. وإن كان المغرب لا تعنيه هذه اللجنة لأن تصفية الاستعمار بالنسبة إليه قد تمت منذ سنة 1975. ولا يسعنا هنا إلا أن نذكر بمقولة صاحب الجلالة نصره الله:

" المغرب في صحرائه والصحراء في مغربها".

كل هذا، أربك خصوم وحدتنا الترابية، وجعل الجزائر التي كانت تصرح في جميع الملتقيات والمنتديات الدولية "أنه لا علاقة لها بهذا الملف، وأنها طرف محايد ملتزم بالشرعية الدولية وبمقررات الأمم المتحدة"، تصرح أخيرا رسميا وعلنيا على لسان رئيسها "أنها بدلت كل ما في وسعها من أجل حصول العصابة الانفصالية وجمهورية الوهم على اعترافات بعض الدول".

وهذا، يؤكد بجلاء للرأي العام الدولي ما كان يقوله المغرب منذ بداية القضية "أن الجزائر طرف أساسي ومباشر في النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

لهذه الأسباب، نؤكد في فرق المعارضة، أن الدبلوماسية الرسمية وحدها لم تعد كافية، نظرا لعدم تواجدها في العديد من الدول، بل لابد من إشراك الدبلوماسية الشعبية المتمثلة في الدبلوماسية البرلمانية ولجان الصداقة والأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني الداخلي وفي بلاد المهجر، مع إشراك أبناء الأقاليم الصحراوية وإعلامنا الوطني، بتأطير ودعم مادي كافي من طرف الدولة لأنه لا يمكن الفصل بين العمل الدبلوماسي والوسائل المادية المسخرة له، لتتظافر الجهود وليقف الجميع وقفة رجل واحد ويقول الجميع كلمة رجل واحد، لنؤكد للعالم شرعية قضيتنا الوطنية، وأن الشعب المغربي قاطبة وراء جلالة الملك، مؤمن بالشرعية الدولية ومتشبث بالسيادة الوطنية والوحدة الترابية، وإن كان يرغب في الحوار حفاظا على حسن الجوار فإنه لن يقبل بأي حل يفرض عليه أو ضغوط تمارس عليه من أي جهة مهما كانت، إلا الحل السياسي النهائي المتفاوض عليه في نطاق احترام السيادة الوطنية والوحدة الترابية للمملكة.

السيد الرئيس،

إن استشعارنا في فرق المعارضة لدقة المرحلة وحجم الرهانات الحالية والمستقبلية تفرض علينا المزيد من اليقظة والحزم، والالتفاف حول جلالة الملك محمد

السادس نصره الله، في كل شيء وخاصة ما يرتبط بموضوع وحدتنا الترابية الذي يشكل بالنسبة إلينا جميعا عمقا وجدانيا وتاريخيا ومقوما أساسيا من مقومات مغرب قوي، جدير بتاريخه وبإسهاماته الحضارية وبتضحياته الجسام.

فتحية إكبار وإجلال وتقدير لقواتنا المسلحة الملكية المرابطة في تخوم صحرائنا المغربية المسترجعة ولقائدها الأعلى جلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم. أعطي الكلمة للمستشار المحترم السيد علي سالم الشكاف عن فريق العهد، ويليه آخر متدخل عن الفريق الكونفدرالي المستشار المحترم السيد أحمد الزايدي.

المستشار السيد علي سالم الشكاف:

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يسعدني أن أتدخل باسم فريق العهد في إطار مناقشة الميزانية المرتبطة بقطاعي الخارجية والدفاع الوطني. وبهذه المناسبة نوجه تحية إكبار وإجلال لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، رائد الدبلوماسية المغربية، منوها بالمجهودات الكبرى التي يبذلها من أجل تمتين روابط الصداقة والتعاون القائمة بين بلادنا ومختلف الدول الصديقة والشقيقة عبر أنحاء المعمور، من خلال الزيارات الرسمية التي يقوم بها لهذه البلدان، والتي تعطي نفسا قويا للعلاقات الاقتصادية والثقافية القائمة، وتعمل من أجل تطويرها، حاضرا ومستقبلا.

وتشكل هذه التحركات والتوجيهات الملكية السامية التي ما فتئ جلالته يخص بها الدبلوماسية المغربية والعناية الخاصة التي يوليها لتأهيل هذا القطاع، على مستوى الهيكلة الإدارية وتوفير الموارد البشرية المؤهلة، والدعائم الأساسية التي تعطي لبلادنا صورة مشرفة في علاقاتنا مع الدول وعبر مختلف القارات.

ومما لا جدال فيه أن ملف وحدتنا الترابية يتصدر اهتماماتنا جميعا والدبلوماسية المغربية بالخصوص، التي عليها أن تنتقل من دبلوماسية دفاعية إلى دبلوماسية هجومية، كلما اقتضت الضرورة، أمام وتيرة التصعيد التي ينهجها خصوم وحدتنا سواء على مستوى المحافل الدولية أو استمالة الدول لتبني أطروحة الانفصاليين ومرتزقة تيندوف.

وفي هذا الإطار، نثمن المبادرة التي اتخذتها بلادنا حين ردت على موقف البلد المجاور بمذكرة توضح بجلاء الحقائق والوقائع الملموسة التي تبرهن أن الطرف الذي يدعي الحياد في قضية وحدتنا الترابية هو الطرف الذي وقف ولازال يقف حجرة عثرة أمام التسوية النهائية لهذا النـزاع المفتعل، وذلك لحاجة في نفوس يعقوب لم تعد خافية على أحد.

إن الإجماع الوطني حول وحدته الترابية، وتجنده وراء قائد مسيرته المظفرة جلالة الملك محمد السادس نصره الله، يفرض على دبلوماسيتنا أن تبقى يقظة أكثر من أي وقت مضى، وأن توظف المنجزات الهامة التي حققتها بلادنا، في مجال حقوق الإنسان والإصلاحات الكبرى التي عرفتها عدة قطاعات، مثل المنظومة التعليمية، ومدونة الأسرة، والفضاء السمعي البصري، والقضاء، وغيرها، من أجل تعزيز مكانة بلادنا في المحيط الدولي وكسب المزيد من التأييد لمواقفنا وفتح آفاق واعدة للاستثمار الأجنبي ببلادنا، والبحث عن أسواق جديدة لمنتوجاتنا.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمين،

إن الإشارة القوية التي أعطاها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، لتأهيل الجهاز الدبلوماسي، وتحديثه تنبع من رغبة ملكية سامية لكسب الرهان في التحدي الذي تواجهه بلادنا على أكثر من صعيد، علما أن الدبلوماسية القوية والفعالة من شأنها أن تعزز المكانة التي تحتلها بلادنا على المستوى الدولي والقاري والجهوي، وتعطي المزيد من المصداقية للنهج الديمقراطي والحداثي الذي انخرطت فيه بلادنا قمة وقاعدة، وتقوي الجهود المتواصلة التي تبذلها من أجل تحقيق السلم في مختلف بقاع العالم، وفي الشرق الأوسط بصفة خاصة، حيث تحتل مكان الصدارة في الدفاع عن الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني في استرجاع أراضيه المغتصبة، وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، وإعادة الأمن والاستقرار إلى العراق الشقيق إثر الغزو الأمريكي الذي لم يستند على أية شرعية دولية، بقدر ما غذته نزعة إمبريالية مبطنة في رغبة واهية لمحاربة التطرف والإرهاب. وها هي الآن تمارس التطرف

والإرهاب في أبشع صوره، على مواطنين أبرياء، وتدمر مدنا برمتها بحثا عما لا أثر له إلا في مخيلة تجار الحرب ومدبري آليات التخريب والإبادة.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمين،

من أهم القضايا التي تناولناها بالدرس في دراستنا للميزانيات الفرعية لقطاع الخارجية والتعاون وقفتنا مرة أخرى على الأوضاع التي تعيشها الجالية المغربية المقيمة بالخارج، وسجلنا بارتياح الرعاية السامية والعطف الأبوي الكريم لجلالة الملك محمد السادس نصره الله الذي يكنه لأفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج، وحرصه الشخصي على صيانة حقوق هذه الشريحة العريضة من المواطنين داخل بلادهم وخارجها.

ومن المواضيع التي تطرح للنقاش، في هذا الباب، نجد أن إشكالية الدفاع عن الهوية الوطنية والأصالة المغربية تحتل الصدارة في اهتمامات المواطنين المغاربة المقيمين بالخارج، مما يجعل المجهود المبذول من طرف الحكومة لتوفير الإمكانيات المادية والبشرية لتلقين اللغة العربية والثقافة المغربية لأبنائهم غير كافية، مقارنة بما توفره البعثات الثقافية للبلدان الأخرى من إمكانيات لمواطنيها، وبصفة خاصة البلدان المغاربية.

وهو ما يدعو إلى إعادة النظر في الطريقة والمساطر المعمول بها لحد الآن، في إيفاد البعثات التعليمية للبلدان الأوروبية التي تستقطب القسط الأوفر من الجالية المغربية، وكذا البعثات الموسمية التي تشرف على دروس الوعظ والإرشاد والتوعية الدينية خلال شهر رمضان بصفة خاصة، لأننا نعتقد أن التأطير التعليمي والثقافي والديني يتطلب إمكانيات مادية وبشرية تمكن من تغطية الحاجيات لجميع البلدان التي تستقطب الجالية على امتداد السنة، وأن تشكل الجزء الأكبر من التمثيليات الدبلوماسية لبلادنا بالتعاون مع جمعيات المجتمع المدني داخل المغرب وخارجه، وفي إطار الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع البلدان المضيفة.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمين،

لقد سبق لي أن أشرت إلى الإجماع الوطني حول الدفاع عن وحدتنا الترابية، وتعبئة الشعب المغربي وراء جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وفي هذا الصدد، لابد أن أستحضر الدور البطولي لأفراد القوات المسلحة الملكية المتاخمة في الحدود، والتي نوجه بهذه المناسبة، تحية إكبار وتقدير لجميع أفرادها، من القوات المسلحة، والدرك الملكي والقوات المساعدة، والأمن الوطني، الساهرين على حماية الوطن بكل تفان وإخلاص، تحت القيادة الرشيدة لقائدها الأعلى جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، معتزين بالعطف الأبوي الحنون الذي يخص به هذه القوات، التي رفعت راية الوطن داخل البلاد وخارجها، وأعطت مثالا يقتدى به في الضبط والانضباط، والكفاءة المهنية، ميدانيا كلما دُعيت للمساهمة في استتباب الأمن والاستقرار في مناطق التوتر والنزاعات عبر القارات.

تلكم سيدي الرئيس بعض الاقتراحات التي حاول بها فريق العهد أن يثري النقاش حول المواضيع المطروحة حول الدبلوماسية المغربية والدفاع الوطني، آملا أن تجد الاستجابة لدى الحكومة الموقرة والتي نرى أن المجهودات المبذولة من أجل كسب الرهان تبرر التصويت بالإيجاب على الميزانيات الفرعية لإدارة الدفاع الوطني والخارجية والتعاون.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

<u>السيد رئيس الجلسة</u>:

شكرا للسيد المستشار المحترم. آخر متدخل المستشار المحترم السيد أحمد الزايدي. فليتفضل مشكورا.

<u>المستشار السيد أحمد الزايدي</u>:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الكونفدرالي لمناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني برسم السنة المالية 2005.

بداية لابد من التنويه بالمبادرات الملكية المتمثلة في الزيارات إلى كل من الدول الإفريقية ودول أمريكا اللاتينية، للدفاع عن وحدتنا الترابية ولتعزيز الاقتصاد الوطني عبر نسج علاقات مع الفاعلين الاقتصاديين في هاته المناطق.

السيد الرئيس، السيد الوزير، السادة المستشارون...

إننا إذ نؤكد موقفنا الراسخ من وحدتنا الترابية فإننا نستحضر أرواح الشهداء، ونتوجه بالتحية الوطنية لأفراد قواتنا المسلحة الملكية والدرك الملكي، وقوات الأمن الوطني والقوات المساعدة المرابطة في تخوم صحرائنا، دفاعا عن أمن الوطن والمواطن، وعلى رأس هذه القوات جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وهو ما يفرض دعم وتحديث الإمكانيات والوسائل للاستمرار في ذلك.

السيد الرئيس، السيد الوزير، السادة المستشارون...

نعتقد في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن الدبلوماسية هي الوجه الآخر لأي دولة تجاه باقي دول العالم، التي تعطي الصورة الحقيقية للبلاد في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خصوصا أمام التحديات الدولية التي تفرض نفسها بفعل الاستراتيجية الأمريكية المبنية على الهيمنة وعلى إخضاع الآخر لسياستها الخارجية.

فما هو واقع الدبلوماسية المغربية؟ وكيف نريدها؟

على الدبلوماسية المغربية أن ترقى إلى مواكبة سرعة الأحداث الدولية التي تؤهلها لمسايرة الركب الدولي، وأن تواكب أيضا المجهودات التي يبذلها جلالة الملك من خلال الانفتاح على العديد من الدول، خدمة لقضيتنا الوطنية واقتصادنا الوطني.

إن عالم اليوم لا يتطلب فقط أن نكون أصحاب حق، إن واقع أمتنا التي تحتل فيه وضعيتا العراق وفلسطين سؤالا جوهريا حول مستقبل الإنسانية. وواقع وحدتنا الترابية وما تعرفه من مستجدات وما يحاك حولها من مؤامرات، وواقع جاليتنا في الخارج وما تتعرض له من تنكيل وعنصرية وما يسجل من غياب الاهتمام بمصالحها، رغم ما تمنحه لوطنها لتدعيم الاقتصاد الوطني، الشيء الذي أصبح يتطلب من خارجية بلدنا، اعتماد توازن دبلوماسي على قاعدة استراتيجية جديدة تعطي الأولوية للذات في شموليتها أي في العلاقة بقضايا الأمة العربية التي تسعى القوى الدولية إلى إخضاعها اقتصادا وإنسانا وثقافة لضوابط العولمة الشرسة.

إن التضامن العربي والوحدة العربية أصبحا لازمين لحماية الوجود والاستقرار والاستمرار.

كما أنه أصبح لزاما على دبلوماسيتنا اقتحام العمق الإفريقي لنستعيد الريادة في هذا الإطار، وتقوية علاقتنا داخل اتحاد المغرب العربي لتأسيس قوة جهوية قادرة على المواجهة. وأن المنظور التقليدي لعلاقتنا بالاتحاد الأوروبي يجب أن يتطور في إطار نسق شمولي تتفاعل فيه مختلف علاقاتنا الخارجية. وذلك بتعزيز الموقع التفاوضي للمغرب في أفق تكريس شراكة حقيقية تحمي المصالح الحيوية لبلادنا.

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارون،

إننا نؤكد أنه لا يمكن تطوير الدبلوماسية المغربية في غياب الاهتمام بالعنصر البشري ماديا واجتماعيا، وتأهيله لحمل قضايانا وتوجهاتنا حتى نتمكن من الرقي بعلاقاتنا الخارجية وجعلها في موقع المبادرة الفاعلة. كما نؤكد على ضرورة إعادة الاعتبار للدبلوماسية الاقتصادية انطلاقا من الدور الجوهري لعالم اليوم الذي يرتكز على آليات الاقتصاد وجلب الاستثمارات. إن الواقع اليوم يجعلنا مضطرين لإعادة تأكيد ما اقترحناه في السنة الماضية.

1- انتقاء أحسن الأطر والكفاءات في المهام الدبلوماسية.

2- توفير الإمكانيات الضرورية لتسهيل تحركات الآلة الدبلوماسية.

3-العمل على التنسيق مع الدبلوماسية الشعبية والبرلمانية وتمكينها من وسائل الدعم خدمة لمصالح أمتنا.

4- العمل في إطار استراتيجية وطنية للتعاون مع مختلف الدول.

5-الإسراع في حل جدري لمشاكل الهجرة السرية.

6- إعادة النظر في أساليب التعامل مع جاليتنا بالخارج بالشكل الذي يمكنها من القيام بدورها الوطني والإشعاعي في المهجر.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

<u>السيد رئيس الجلسة</u>:

شكرا للسيد المستشار المحترم. بهذا، حضرات السادة المستشارين المحترمين، نكون قد أنهينا المناقشة المتعلقة بقطاع لجنة الخارجية والدفاع والحدود والمناطق المحتلة. نشكر باسمكم السيد الوزير على حضوره وتتبعه وإصغائه للمناقشة. ننتقل الآن... السيد المستشار تفضل.

<u>المستشار السيد حميد الموذن</u>:

شكرا السيد الرئيس. أنا عندي واحد النقطة ما جاشي في التدخل ديالكم في الأول، لأنه في لجنة الرؤساء اتفقنا أنه بالنسبة للزملاء اللي ما تدخلوش، يمكن لهم يدفعوا التدخل ديالهم مكتوب. ولكن أقترح على المجلس الموقر أنه يكون بحضور السادة الوزراء باش يعرفوا

بانه تقدمت، وهناك تدخلات ديال الفرق ويعطوها الأهمية في إطار عملهم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لا مانع إذا كانت بعض الفرق اللي ما تدخلتشاي عندها تدخلات مكتوبة، تسلمها إلينا وسنعمل بطبيعة الحال على نشرها في الجريدة الرسمية للمجلس.. سلمها إلينا آسيدي.

إذن مرة أخرى نشكر باسمكم السيد الوزير على حضوره ومشاركته.. هذا تدخل عن فريق الاتحاد الاشتراكي، شكرا.

ننتقل الآن إلى قطاع العدل. أعطي الكلمة في البداية إلى السيد المقرر.. نعتبر أن التقرير وزع. إذن نبدأ في مناقشة القطاع، عن فرق الأغلبية مسجل المستشار المحترم السيد محمد الأنصاري ثم المستشار المحترم السيد محمد العلمي. الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد الأنصاري.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

سأنوب عن فرق الأغلبية لمناقشة الميزانيات الفرعية التابعة للجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان. وكان بودي قبل أن ألقي تدخلي أن يكون السادة الوزراء تابعين للجنة أي المشرفين على القطاعات التابعة للجنة حاضرين وإلا سيكون النقاش داخلي فيما بيننا كمستشارين، ودون أن يتم الإغفال عن السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان اللي هو تابع لهذه اللجنة ولكن تجاوزا أنا فقط أريد أن أسجل هذه الملاحظة، ولكن بعد ذلك سأقوم بدوري. إذا في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية والقطاعات الخاصة بالعدل وتحديث القطاعات العامة والأمانة العامة للحكومة والعلاقة مع البرلمان برسم ميزانية السنة المقبلة 2005،

يشرفني باسم فرق الأغلبية أن أنقل للمجلس الموقر انطباع السادة المستشارين تبعا للمناقشات التي عرفتها لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان والتي كانت متميزة بالحوار الجاد والهادف والمتميز بما في ذلك من تشخيص للواقع والآفاق المستقبلية بالنسبة للقطاعات المذكورة وباعتبار كذلك أن تلك القطاعات يوجد في قلب الأحداث بالنسبة لترسيخ الديمقراطية ببلادنا وإرساء دعائم دولة الحق والقانون وإشعاع العدل والعدالة بين المواطنين ناهيك عن تخليق الإدارة وإصلاحها، وعليه فإنني سأتطرق بالتتابع إلى كل قطاع على حدة لبلورة ما ذكر أعلاه مبتدأ على بركة الله بقطاع العدل الذي يستمد مرجعيته كما يعلم الجميع من التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره، الذي ما فتئ يؤكد على تأهيل القضاء لمواجهة تحديات العصر عن طريق ضمان الحق في المحاكمة العادلة ومساواة المواطنين أمام القانون. إن وزارة العدل انطلاقا مما ذكر وتماشيا مع التصريح الحكومي ما فتئت تعمل على فتح أوراش تلو أوراش لإصلاح القضاء وتأهيله بما في ذلك محيطه أن يكون في مستوى التحديات المنتظرة بدأ بتحسين أوضاع موظفي العدل من قضاة وكتاب الضبط، وتحديث القطاع بإدخال نظام المعلوميات، فضلا عن الانكباب على ضمان التطبيق السليم لقانون مدونة الأسرة الذي دخل حيز التنفيذ حديثا، تلك المدونة التي تعد ثورة قانونية التي كانت ومازالت محل إعجاب وتقدير من طرف الجميع في الداخل والخارج. كما أن الوزارة بجميع مكوناتها مجندة لتفعيل مقتضيات قانون المسطرة الجنائية الجديد على مستوى كافة المحاكم بعدما دخل حيز التنفيذ منذ سنة تقريبا، والذي يهدف إلى إقرار تبني الدولة لقواعد المحاكمة العادلة والمتلائمة مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وضمان الحماية للحريات الفردية والجماعية، وإننا إلى جانب هذا وذاك نذكر بهذه المناسبة بالأثار الطيبة التي تركها على جميع الأصعدة صدور القانون القاضي بإلغاء محكمة العدل الخاصة آملين أن تتخلص بلادنا من قضاء يعد نشازا في منظومتنا، ألا وهو قضاء حكام الجماعات والمقاطعات الذي ما فتئنا نطالب بالتخلص منه لتجاوزه، وكذلك بالنسبة لجميع المحاكم ذات الطابع الاستثنائي كالمحكمة العسكرية انسجاما مع ما اقره الدستور في فصله الخامس من كون المغاربة سواسية أمام القانون وإننا ننوه بما تحقق من إصلاح بمقتضى الأوراش المفتوحة في قطاع العدل للمضي قدما على هذا النهج، الشيء الذي سيكسب لا محالة عدالتنا مزيدا من التألق والإشعاع على الصعيد المحلي والجهوي والدولي، كما نثمن ما أقدمت عليه الوزارة من إقدام على توحيد محاكم الدار البيضاء في إطار الترشيد والعقلنة في استعمال الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة والرفع من وثيرة العطاء، كما نبارك إحداث

محاكم ابتدائية جديدة كلما تبين للوزارة من خلال إحصائيات أن ذلك سيؤدي إلى التخفيف من معاناة المتقاضين، وتقريب القضاء منهم، آملين أن تتواصل هذه التجربة بالمناطق النائية والمعزولة، مع الاعتناء بمقرات المحاكم وبنايتها عن طريق إعداد برنامج وطني متكامل في هذا الشأن يتلاءم مع الحاجيات الفعلية بدل إهدار موارد الوزارة بطريقة عشوائية دون أن ننسى بالمناسبة المطالبة بالتعجيل بإنشاء محاكم خاصة بقضايا الأسرة في المراكز المتواجدة بالعالم القروي نظرا لما يكتسيه ذلك من أهمية قصوى بالنسبة للمواطنين، وإنه في إطار مواكبة وإتمام ما ذكر من إصلاحات جد هامة تخص التأهيل والتحديث، فيلاحظ أن الوزارة بل الحكومة مطالبة بالمزيد من العمل على تقديم مبادرات تشريعية جديدة لاستكمال تلك المبادرات السابقة التي تبلورت على أرض الواقع، ومنها على سبيل المثال لا الحصر إعادة النظر في قانون الجنسية المغربية نظرا لما في ذلك من ارتباط في مدونة الأسرة وغيرها من القوانين وكذلك العمل على تعديل القانون العقاري واستبداله بقانون يتعلق بإنشاء مدونة خاصة بالحقوق العينية تلافيا للنقص الذي يعاني منه النظام القانوني المغربي المتمثل في عدم وجود تشريع يطبق على الحقوق العينية الواردة على العقارات الغير المحفظة والمعاملات الجارية عليها بهدف تشجيع الاستثمارات في شتى المجالات من صناعة وسياحة وغيرهما نظرا لكون القانون الحالي قد وضع على صدوره ما يقرب من قرن، وقد أصبح لا يفي بالغرض المطلوب في هذا المجال وإننا بالمناسبة نرى أنه من المستحسن، وفي نطاق إعطاء دفعة كبيرة لفض الخلافات في مجال الاستثمار كذلك المبادرة بتقديم مشروع مدونة التحكيم لتحديد الميكانيزمات الخاصة بفض النزاعات المتعلقة بالحقوق التي يملك أصحابها حق التصرف فيها وذلك من طرف هيئة تحكيمية، كما أنه في المواجهة لمحاربة الجرائم الحديثة والمنظمة يستحسن الإسراع بتقديم مشروع القانون المتعلق بمحاربة تبييض الأموال بالإضافة إلى دعم الترسانة القانونية الخاصة بهيكلة القضاء الإداري عن طريق إحداث محاكم استئناف إدارية دون إغفال إعادة النظر في القوانين الخاصة بمساعدي القضاء التي أصبحت غير متلائمة مع التطور الحاصل في بلادنا وخاصة ما يتعلق منها بتنظيم مهنة التوثيق ومهنة المحاماة، وإنه من المؤكد كذلك أن الوزارة ما فتئت تعمل من أجل تحسين ظروف الاستقبال والتعامل داخل المؤسسات السجنية والعمل على تطويرها وتحسين فضاءاتها والاعتناء بنزلائها وتأهيلهم للاندماج في المجتمع بعد الإفراج عنهم آملين العمل على تحسين ظروف وأحوال العاملين بها نظرا لما يقومون به من أعمال نبيلة ودعمهم بموارد بشرية إضافية نظرا لما تعرفه المؤسسات المذكورة من اكتظاظ في انتظار وجود بدائل كفيلة بتخفيف العبء عنها والحث على تفعيل مقتضيات قانون المسطرة الجنائية الجديد قصد إبقاء المتابعين في حالة سراح كلما توفرت لديهم الضمانات الكافية والنصوص عليها قانونا بدل اللجوء إلى مسطرة الاعتقال.

إنني أود قبل الختام أن ألفت الانتباه إلى أنه ينبغي تدعيم وزارة العدل بالمزيد من الموارد البشرية والمادية الكافية، ودعم المعهد العالي للقضاء ليقوم بالدور النيل المنوط به في مجال تكوين قضاة أكفاء لربح رهان ومواجهة التحديات في شتى المجالات، وبالتالي نطالب برفع الميزانية المرصودة لها ومن موارد الصندوق الخاص الذي يلاحظ مع الأسف الشديد أن ميزانية وزارة العدل لازالت ضعيفة، وبعيدة كل البعد عن تلبية حاجيات ومتطلبات هذا القطاع.

وإنني أخلص في الختام للتنويه بالنجاح الباهر الذي حققته الندوة العلمية التي نظمتها وزارة العدل بمدينة مكناس يوم 09-10-11 من الشهر الجاري حول السياسة الجنائية واقع وآفاق، تلك الندوة التي كانت فرصة لمناقشة كل جوانب الموضوع والتفتح على تجارب الآخرين بغية تحديد الاختيارات التي ينبغي تبنيها مستقبلا في مجال التجريم والعقاب والإجراءات انطلاقا من الثوابت الدستورية لحماية الحقوق الأساسية التي تتلاءم في مجال حقوق الإنسان مع ما هو متعارف عليه دوليا قصد ايجاد بدائل للعقوبات السالبة للحرية دون إفراط أو تفريط في الحماية الواجبة للمجتمع.

أما بخصوص وزارة تحديث القطاعات العامة فإن النقاش كان منصبا على كيفية بلورة عملية التحديث بالإدارة العمومية على أرض الواقع، وتجسيده كخيار استراتيجي ورهان أساسي يحظى باهتمامات الحكومة والمجتمع على حد سواء، إذ أكد الجميع على أن الإدارة مطالبة بالاهتمام بكافة الفعاليات التابعة لها وتحفيزها من أجل رفع مردوديتها ومن مستواها مع إيجاد آليات وميكانيزمات جديدة لإنجاح نظام المغادرة الطوعية للعمل، وتمكين الراغبين في الاستفادة من هذا النظام

دون التخلي عن الكفاءات العليا خاصة في بعض القطاعات الحساسة من جهة، ويتضح في جهة أخرى وجوب خلق آليات من أجل دعم التواصل والشفافية في علاقة الإدارة بالمواطن وخاصة في العالم القروي مع الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة الخاصة بالمعلوميات والاتصال دون إغفال الجانب المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية التي تثقل كاهل الشرائح الواسعة من المواطنين وتعميم نشر دليل المساطر الإدارية على نطاق واسع بواسطة المصالح الإدارية والمجالس الجماعية وجمعيات المجتمع المدني بأسلوب مبسط، كما أن الجميع قد لاحظ استفحال آفة الرشوة، مما يستوجب الإسراع بتقديم مشروع قانون لمعالجة هذه الآفة، وذلك بالإضافة إلى معالجة إشكالية تقاعس الإدارة عن تنفيذ الأحكام القضائية النهائية الصادرة ضدها، الشيء الذي يلزم ايجاد قاعدة لتجريم أشخاص القانون العام الممتنعين عن تنفيذ تلك الأحكام مع مسائلتهم وتحملهم المسؤولية بصفة شخصية إداريا وجنائيا.

وينبغي كذلك العمل على دعم اللامركزية واللاتركيز الإداري بتفويض الاختصاصات الرامية لاتخاذ القرارات دون حاجة للرجوع إلى الإدارة المركزية تجسيدا لسياسة اللاتركيز الإداري وسياسة القرب.

نود في الختام التأكيد على أننا مطالبون حاليا بترشيد استعمال الوقت والاستفادة منه، وبالتالي إخراج نظام التوقيت المستمر إلى حيز الوجود بعدما استنفذ جميع المساطر من دراسة وتقصي وبحث تبعا لما قامت به الحكومة السابقة والحالية وإجماع جميع شرائح المجتمع المغربي على قبول بل المطالبة به، كما يتحتم علينا انسجاما مع ما جاء في الدستور من كون اللغة الرسمية في بلادنا هي اللغة العربية، الإسراع بتعريب الإدارة والحياة العامة في شتى مناحيها، مع التفتح على باقي الثقافات واللغات الأجنبية.

وفي الختام فإن وزارة تحديث القطاعات العامة التي توجد في قلب الإصلاح والتحديث بحاجة إلى ميزانية تتناسب والمهام المنوطة بها الشيء الذي يبرر وعي الحكومة بذلك نسبيا والرفع من الاعتمادات المرصودة لها بنسبة 28% مقارنة مع اعتمادات السنة السابقة.

أما بخصوص الوازرة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان فإنه لا يفوتنا أن ننوه بما تقوم به هذه الوزارة والأطر التابعة لها من مجهودات جبارة من أجل ربط وإقامة علاقة جيدة وصلبة ومتينة بين الجهازين التشريعي والتنفيذي ومحاولة التخفيف من المشاكل المطروحة على أرض الواقع بخصوص التعامل اليومي كلما تعلق الأمر خاصة بجلسات الأسئلة الشفوية التي تهدف إلى مراقبة العمل الحكومي، بالإضافة إلى إلزامية احترام الآجال الدستوري بالنسبة للأجوبة الكتابية الموجهة إلى أعضاء الحكومة والتعاون من أجل مواجهة آفة الغياب من الجانبين البرلماني والحكومي، وربط الجسور لترتيب اللقاءات وعقد الاجتماعات على مستوى اللجن المتخصصة كلما تعلق الأمر بدراسة بعض المواضيع الخاصة بطلب من بعض الفرق أو الحكومة عند دراسة مشاريع ومقترحات القوانين، هذه الأخيرة التي لاحظ الجميع عدم التجاوب معها ايجابيا من طرف الحكومة على الرغم من وجود العشرات منها برفوف اللجان الدائمة ، وإنه في الختام ورغم ما ذكر أعلاه فإنه يلاحظ تحسن كبير في العمل البرلماني مقارنة مع السنوات الفارطة، الشيء الذي يعود بصفة أساسية إلى حزم العاملين في هذا القطاع وتسهيلهم لمأمورية المؤسسة التشريعية وإن ميزانية هذه الوزارة التي تعد خلية لقلة من الأطر الكفأة لم تعرف إلا ارتفاعا طفيفا مقارنة مع ميزانية السنة الحالية إلا أنها على الرغم من ذلك استطاعت بإمكانياتها الذاتية أن تتوفر على نظام معلوماتي الكتروني متطور يخص تنظيم مجال عملها عن طريق استعمال التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال.

وإنني سأختم بالتطرق إلى قطاع الأمانة العامة للحكومة الذي يخص في تحضير وتتبع العمل الحكومي في الميدانين التشريعي والتنظيمي في جميع مراحله، لنؤكد أن هذا القطاع المتحكم في دراسة جميع مشاريع القوانين قبل إحالتها على البرلمان من طرف الحكومة، يتوفر على طاقم كبير من الكفاءات العليا في مجال القانون والتشريع، إلا أنه يلاحظ مع الأسف أن عددا من مشاريع قوانين تبقى حبيسة هذا القطاع قبل الإفراج عنها، الشيء الذي يصدق على المراسيم التنظيمية والتطبيقية لبعض القوانين مما ينعكس سلبا على العمل التشريعي والتنظيمي ببلادنا.

وإن هذا القطاع كذلك يشرف على مديرية الجمعيات والمهن المنظمة التي ما فتئت تعمل على تبسيط المساطر الإدارية في مجال تأسيس الجمعيات والترخيص لمزاولة المهن المنظمة التي تندرج ضمن اختصاصات الأمانة العامة للحكومة، إذ تمكنت هذه المديرية هذه السنة من منح ما يقرب من 1300 رخصة

تخص الصيدلة وطب الأسنان والهندسة المعمارية والترويض الطبي إلى غير ذلك من المهن، كما تجدر الإشارة إلى كون المطبعة الرسمية التي تدخل ضمن اختصاص هذا القطاع كذلك قد عرفت تطورا كبيرا انطلاقا من سنة 1997 بعد تحويلها إلى مرفق للدولة مسير بصورة مستقلة، يقدم خدمات بمقابل أجر، وتغطي بمواردها الذاتية نفقاتها في استقلال تام عن ميزانية الدولة، الشيء الذي ينبغي التفكير معه جديا في تحويل هذه المؤسسة إلى شركة عن طريق إعادة النظر في مركزها القانون لكي تتمكن من دخول عالم المنافسة من بابه الواسع وتطوير عملها والاعتناء بالعاملين لديها، أما بخصوص ميزانية السنة المقبلة لهذا القطاع فقد عرفت تحسنا نسبيا بنسبة 10% أملا في دعمها بأطر مؤهلة وكفء في المجال القانوني والترجمة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس على مداخلتكم القيمة. أعطي الكلمة للسيد محمد العلمي، ولكن الوقت المحدد لفرق الأغلبية وصلنا 17 دقيقة. باقين 3 دقائق.. السيد الرئيس عندك شي.. وصبرا.. الوقت اللي تقرر هو 20 دقيقة لكل من فرق الأغلبية وفرق المعارضة. تفضل السيد المستشار، مع الرجاء الاختصار. تفضل.

المستشار السيد محمد العلمي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السيدات والسادة الوزراء

السيدات والسادة المستشارين

يشرفني باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين أن أتدخل لمناقشة الميزانيات الفرعية لقطاعات:

- العدل.
- تحديث القطاعات العمومية.
- الأمانة العامة للحكومة.
- الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان.

وهي قطاعات تشكل أحد المحاور الأساسية للإصلاحات التي تواصل بلادنا إنجازها منذ انطلاق مسلسل الانتقال الديمقراطي بتعيين حكومة التناوب التوافقي في سنة 1998، مما يضع على كاهلنا مهمة رصد مدى التقدم الحاصل في تحصين المكتسبات المنجزة لحد الآن من جهة، وتحديد موقفنا من البرامج والاختيارات المعتمدة برسم القانون المالي لسنة 2005 من جهة أخرى.

لقد عرف قطاع العدل خلال سنة 2004 باعتباره ورشا استراتيجيا ضمن مسار الانتقال الديمقراطي نقلة نوعية يمكن رصدها عبر خمس لبنات نعتبرها بمثابة مؤشرات أساسية لهذا التحول، وتتمثل في:

- الشروع في تطبيق مدونة الأسرة.
- إلغاء المحكمة الخاصة للعدل.
- تفعيل مقتضيات المسطرة الجنائية.
- انطلاق العمل بنظام القضاء الفردي.
- الإلغاء التدريجي لمحاكم الجماعات والمقاطعات.

وهي إصلاحات نوعية سيكون لها الأثر العميق في معالجة العديد من الإعاقات التي صاحبت نظامنا القضائي على امتداد عقود، وستسهم في جعله رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وأداة لتكريس مبدأ الحق في المساواة أمام القانون.

بالموازاة مع هذه اللبنات الأساسية، فلقد تم اتخاذ العديد من التدابير الإدارية والمالية والتقنية الكفيلة بتحسين أسلوب تدبير مختلف مؤسسات قطاع العدل، إذ لا يخفى على أحد الانعكاس المباشر للتدبير الإداري والمالي على مردودية عمل القضاة من حيث جودة الأحكام القضائية وتفعيل ضمانات حماية حقوق المتقاضين. في هذا السياق تندرج مبادرات وزارة العدل المتمثلة في:

1- توحيد محاكم مدينة الدار البيضاء كقطب اقتصادي وطني.

2- العمل على ترشيد وتوحيد عمل النيابات العامة على مستوى: مراقبة المؤسسات السجنية، معالجة ملفات العفو والاعتقال الاحتياطي وتتبع الظواهر الإجرامية... خصوصا تلك التي عرفت تطورا ملحوظا كالهجرة غير الشرعية وقضايا الإرهاب والجرائم المرتكبة في المجالين الاقتصادي والجمركي...

3-إعداد هيكلة إدارية جديدة تتوخى عقلنة التدبير المالي من جهة وإحداث مديرية مكلفة بمعالجة الملفات التي كانت مسندة إلى وزارة حقوق الإنسان سابقا من جهة أخرى.

استكمال برنامج التحديث المعلوماتي، مما سيمكن من تطوير مردودية وإيقاع معالجة مختلف المهام الإدارية والمالية والقضائية.

الاستمرار في العناية بالموارد البشرية عبر تحسين الوضعية المادية للموظفين وتأهيل فضاءات العمل

وتطوير برامج التكوين... كإجراءات موازية لعمليات التفتيش والتخليق.

إن الأمر يتعلق ببرنامج للإصلاح ينبني على أسس ومقومات واضحة ومتكاملة، برنامج يستمد مرجعيته من منظور سياسي هدفه الأسمى تمكين بلادنا من قضاء قوي مستقل نزيه ومتحرر من كل أشكال الضغط التي تمارس عليه من محيطه ومحصن اتجاه الانزلاقات التي قد تصدر عن بعض رجالاته من قضاة أو أطر إدارية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

إننا في الفريق الاشتراكي، وفي الوقت الذي نسجل فيه هذه الخطوات الإيجابية، لا يمكننا أن نتجاهل أو نغض الطرف عن الإعاقات التي لازالت تشكل كوابح تشتغل بمنطق عرقلة مسار قطاع العدل وشده إلى الخلف، غير أننا حريصون من باب المسؤولية والمكاشفة السياسية اتجاه الشعب المغربي، على عدم السقوط في الفخ الذي يجعلنا منتجين أو مروجين لخطاب التيئيس، خاصة عندما يكون خطابا موجها بخلفية الإجهاز على كل تراكم إيجابي وملموس في هذا القطاع الحيوي.

انطلاقا من هذه الرؤية نود الوقوف على بعض التحديات التي تواجه مسار إصلاح القضاء مثل تعرض بعض القضاة والموظفين لشبهات الفساد، بالإضافة إلى محدودية عدد القضاة، حيث يعمل نحو 3000 قاض على متابعة ما يناهز 3 ملايين و400 قضية، ما يمثل تحديات كبيرة أمام فعالية عدالتنا، كما أن الاختلالات التي يعيشها المحيط القضائي تنتج تفاعلات سلبية تضعف مصداقية مؤسساتنا القضائية لدى المواطن المغربي بشكل عام ولدى الفاعلين الاقتصاديين بشكل خاص، إذ لا تخفى على أحد الأهمية المتزايدة لدور القضاء في تفعيل دينامية الاستثمار الاقتصادي في عالم يتجه نحو بنية اقتصادية مفتوحة لا مستقبل فيها للمجتمعات التي تفتقر إلى قضاء فاعل مستقل ونزيه.

إن تفاقم ظاهرة العود إلى الجريمة مؤشر على أن أوضاع المؤسسات السجنية رغم التحسن الملموس الذي شهدته كما ونوعا لم ترق بعد إلى المستوى الذي يؤمن ويضمن دورها الإصلاحي والتربوي، مما يستدعى مراجعة جذرية لسياستنا الجنائية سواء من حيث فلسفتها وتوجهاتها أو من حيث مساطر وأدوات تطبيقها وتقويمها، في هذا السياق نأمل أن تكون الندوة التي عقدتها وزارة العدل خلال الأسبوع المنصرم حول السياسة الجنائية بالمغرب منطلقا لإحداث منعطف حقيقي في هذا المجال.

إن تنامي ظاهرة الشكايات المجهولة المصدر وخصوصا في المناطق الشمالية يستدعي الحذر من الانسياق وراء الشكايات الكيدية التي تحركها دوافع ترهيبية أو انتقامية. كما لا يفوتنا أن نشدد على ضرورة اتخاذ التدابير الكفيلة بتوسيع مجال العفو وتفعيل مساطر الوضع تحت الحراسة وتبسيط إجراءات الإفراج المقيد وكذا مسطرة الصلح التي أسندت إلى النيابات العامة وهي تدابير تقتضي التتبع المستمر وعن قرب لمدى انخراط قضاء النيابة العامة في التوجه العام لسياسة الإصلاح.

إننا والرأي العام الوطني نتتبع باحترام تام لسلطة القضاء ما ستسفر عنه المتابعات المتعلقة بملفات الفساد المالي والاقتصادي الذي عرفته صناديق الضمان الاجتماعي والقرض العقاري والسياحي والبنك الوطني للإنماء الاقتصادي والبنك الشعبي وكذا ملفات سوء التدبير في حقل الجماعات المحلية، ذلكم أن النتائج التـي ستسفر عنها المعالجة القضائية لهذه الانتهاكات الاقتصادية الجسيمة في ارتباطها بنتائج عمل لجنة الإنصاف والمصالحة من أجل طي صفحة ماضي الانتهاكات السياسية الجسيمة، سيقدمان صورة متكاملة لمدى عمق الإرادة السياسية من أجل الطي النهائي لصفحة الماضي في مختلف أبعادها السياسية والاقتصادية. وفي كل ذلك مؤشر قوي على مدى تحول المغرب نحو جعل مؤسسات الدولة في خدمة المواطن وليس العكس، وعلى مدى اتجاه بلادنا نحو مأسسة مشروع المجتمع الديمقراطي الحداثي كخيار لا رجعة فيه.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين.

إن ورش إصلاح وتحديث القطاع العمومي الذي وضعت أسسه حكومة التناوب التوافقي يكتسي هو الآخر بعدا استراتيجيا في التأسيس لمستقبل المغرب كدولة للحق والقانون عبر جعل الإدارة المغربية منتمية لعصرها ومحيطها الدولي وليس خارجه. وإذا كان الحيز الزمني المخصص لهذه المداخلة لا يسعفنا للوقوف على مختلف التدابير والمبادرات التي اتخذتها

وزارة تحديث القطاع العمومي في هذا الإطار، فيمكن القول بأنها مجهودات تصب في اتجاه تفعيل هذا الورش من خلال:

الاستمرار في تحسين الأوضاع المالية للموظفين العموميين.

تدعيم سياسة الحوار مع الفرقاء الاجتماعيين.

ترشيد التدبير العمومي عبر الاستمرار في تبسيط المساطر الإدارية ودعم أخلاقيات المرفق العمومي...

إننا إذ ندعم هذا المنحى من حيث سلامة الاختيارات،فإننا نسجل أن ورش إصلاح وتحديث القطاع العمومي لا يسير وفق الإيقاع الذي يقتضيه حجم وطبيعة التحديات الوطنية والدولية المطروحة على المغرب. وإذا كنا ندرك من باب الموضوعية ونصرح من باب المسؤولية أن الرفع من وثيرة الإصلاح يتجاوز حدود صلاحيات وقدرات هذه الوزارة لأن الأمر يتعلق بورش وطني يستدعي الانخراط الأفقي والعمودي لمختلف القطاعات العمومية والمنظمات النقابية ومؤسسات الإعلام والمجتمع المدني في إبداع وتطوير منافذ الإصلاح، غير أن ذلك لا يعفي هذه الوزارة من القيام بدور المبادر الرئيسي في التنسيق والاقتراح بحكم موقعها في منظومة القطاع العمومي، وذلك من أجل استدراك التأخير الحاصل على صعيد:

- إصلاح الإطار القانوني للوظيفة العمومية وتدبير منظومة الموارد البشرية.
- دعم أخلاقيات المرفق العمومي ومحاربة الفساد الإداري والمالي.
- تفعيل اللاتمركز الإداري.

إلى غير ذلك من الإجراءات الكفيلة بجعل الإدارة المغربية أداة لإنتاج الثروات والقيم والخدمات ومحركا للاستثمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدل أن تظل إدارة سلطوية انتظارية مستهلكة ومنغلقة على محيطها.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

لا يخفى على أحد الدور الحيوي الذي تلعبه الأمانة العامة للحكومة كجهاز قانوني - تنسيقي على مستوى إنتاج النصوص التشريعية والتنظيمية التي تعد الأدوات القانونية لكل إصلاح اجتماعي أو اقتصادي، من هذا المنطلق فإن التحسن التدريجي والملموس الذي يعرفه هذا الجهاز على مستوى:

تحسين الأوضاع المالية والاجتماعية للموظفين.

تحديث آليات العمل بالمطبعة الرسمية.

تطوير وتبسيط مساطر البث في طلبات الترخيص لمزاولة المهن الحرة وطلبات الحصول على صفة المنفعة العمومية بالنسبة للجمعيات... كل ذلك ينبغي أن يندرج ضمن صيرورة متكاملة للإصلاح تضفي نوعا من الدينامية على أداء الأمانة العامة للحكومة وخصوصا من حيث قدرتها على التخلص والتحرر من ظاهرة البطء الشديد الذي يعرفه مآل بعض النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الأهمية البالغة في تفعيل العديد من الإصلاحات والمشاريع الحكومية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

إن سيادة علاقة موضوعية وسليمة بين البرلمان بغرفتيه كجهاز تشريعي وبين الحكومة كجهاز تنفيذي، دعامة أساسية لتطوير الممارسة الديمقراطية ببلادنا ولإشاعة قيم المسؤولية والشفافية اتجاه الرأي العام، ذلك أن الاحترام المتبادل للضوابط القانونية التي تؤطر الدور الرقابي للبرلمان على أعمال الحكومة هو الكفيل بجعل الرأي العام مطمئنا ومقتنعا بحسن أداء الحكومة والبرلمان كمؤسسات دستورية.

من هذا المنطلق فإننا ندعم الجهود التي تقوم بها الوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان من أجل تقوية آليات التواصل بين الحكومة والبرلمان في اتجاه تطوير علاقاتهما بما يضمن معالجة التعثر أو القصور الذي يعتري هذه العلاقة سواء على مستوى الرقابة أو على مستوى التشريع. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

<u>السيد رئيس الجلسة</u>:

شكرا للسيد المستشار. أعطي الكلمة للمستشار المحترم السيد أحمد بنا عن فرق المعارضة، ويليه عن فريق العهد المستشار المحترم السيد العربي المحرشي.

<u>المستشار السيد أحمد بنا</u>:

شكرا السيد الرئيس رغم أنك السيد الرئيس ما درتيش معنا الديموقراطية في التسيير ديال الجلسة. ما يصحب ليك راه حنا ناعسين. راه تسامحنا مع الأستاذ، لأن الأستاذ عضو نشيط داخل لجنة العدل.

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فرق المعارضة في مناقشة الميزانيات الفرعية التابعة للجنة العدل والتشريع

وحقوق الإنسان برسم سنة 2005، ولن أخوض في بنود وأرقام هذه الميزانيات وسأكتفي بطرح بعض الإشكاليات واقتراح بعض الحلول لها.

السيد الرئيس،

بالرغم من الإنجازات التي تحققت في قطاع العدل والمستجدات التي عرفها، فإن وتيرة إصلاح قطاع العدل لازالت تتسم بنوع من البطء ولا تشمل القطاع بكامل مكوناته وأهم شيء فيه ألا هو استقلالية القضاء.

إن مسؤولية العدل جسيمة وحاسمة في جل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولا سبيل لإقرارها إلا بتحقيق العدالة واستقلالية القضاء استقلالية تامة.

فالفصل 82 من الدستور ينص على أن القضاء مستقل عن السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، ولكن عمليا هذه الاستقلالية غير متوفرة، نظرا للموقع الذي يحتله وزير العدل في المجلس الأعلى للقضاء، باعتباره نائبا للرئيس، إضافة لكونه رئيسا للنيابة العامة، ناهيك عما يقال عن طريقة انتخاب أعضاء هذا المجلس، فلا يمكن للقاضي أن يكون مستقلا في مثل هذه الأوضاع خوفا على استقراره ومصالحه، الشيء الذي يحتم العمل على تعزيز استقلالية القضاء، حسب ما جاء به الدستور المغربي وما هو معمول به في الدول التي تأخذ بمبدأ فصل السلط.

بعد طرح هذه الإشكالية الهامة والقديمة فإن مناقشة ميزانية هذه السنة تكتسي صبغة خاصة نظرا لكون القطاع عرف العديد من المستجدات والمتغيرات، فهذه السنة عرفت دخول مدونة الأسرة حيز التطبيق، وانطلاق تفعيل مقتضيات قانون المسطرة الجنائية، وقانون الإرهاب، والقانون القاضي بإلغاء العمل بمحكمة العدل الخاصة، وانطلاق العمل بنظام القضاء الفردي. والأكيد أن هذه التجديدات التي طرأت في تدبير وتنظيم وتسيير قطاع العدل لابد أن تطرح العديد من المشاكل الجديدة على مستوى وضعية المحاكم وكذلك أداء القضاء تنضاف إلى المشاكل القديمة.

السيد الرئيس،

لقد دخلت مقتضيات مدونة الأسرة حيز التطبيق منذ حوالي 10 أشهر، وقد لوحظ ضعف في الموارد البشرية من قضاة متخصصين في مجال الأحول الشخصية، وفي توفير البنيات لإحداث أقسام خاصة بقضاء الأسرة، وعدم تجانس ما وجد منها، كالجمع في بناية واحدة بين المحكمة التجارية وقسم قضاء الأسرة، حيث نجد مستثمرا إلى جانب امرأة تجر أبنائها، إضافة إلى هذه المشاكل التي تعيق التطبيق السليم لمدونة الأسرة، فقد لاحظ جل المهنيين والمتتبعين أنه بالفعل هناك انخفاض ملموس في نسبة الطلاق، ولكن في المقابل هناك انخفاض أيضا في نسبة الزواج لدرجة العزوف عنه من طرف الشباب على الخصوص.

وبالنسبة لتطبيق المقتضيات الجديدة لقانون المسطرة الجنائية، وقانون الإرهاب، فقد لوحظ من طرف لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، أن مدة الاعتقال الاحتياطي التي يبقى خلالها المشتبه فيه رهين الاعتقال قبل تقديمه إلى المحكمة: (48 ساعة قابلة للتجديد مرة واحدة) بالنسبة للجرائم العادية، و(96 ساعة قابلة للتجديد مرتين) بالنسبة للجرائم المرتبطة بالإرهاب مدد طويلة، الشيء الذي يحتم إعادة النظر فيها بما يجعلها مسايرة لمضامين العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية التي وقع عليها المغرب، بالتعامل مع ملف الإرهاب بنوع من الحذر والتروي علما أن بعض المنظمات الحقوقية اتخذت موقفا من المحاكمات التي تمت في هذا الملف ورأت أنها طالتها بعض التجاوزات والتي لم تعتمد فيها معايير المحاكمة العدالة، وذلك حفاظا على سمعة بلادنا وما حققته في مجال حقوق الإنسان.

بالرغم من المجهودات المبذولة لتحسين أوضاع السجون والمساجين، لازال هذا القطاع يتعرض لبعض الانتقادات حول الظروف السيئة للاعتقال في السجون وخاصة ما يتعلق بالاكتظاظ والنقص في الإسعافات الطبية وفي البرامج التربوية وإعادة الإدماج، وعدم صلاحية الأماكن الخاصة للزيارة، الشيء الذي يحتم بدل المزيد من الجهد لجعل ظروف الاعتقال في السجون تستجيب لما ينص عليه الفصل 10 من الميثاق الدولي لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى ضرورة إقرار عقوبات تعويضية، وتبسيط مسطرة الإفراج المقيد.

السيد الرئيس،

بالرغم من المجهودات المبذولة منذ الاستقلال لتحسين أداء الإدارة المغربية وتطويرها يكاد يجمع الكل اليوم بما فيهم السلطات العمومية، حول وجود تحديات مرتبطة بتعزيز فعاليتها والارتقاء بمستوى أدائها. وذلك لأسباب متعددة اذكر منها على الخصوص، تعقد مساطرها، ارتفاع الفوارق في أجور موظفيها، شيوع سلوكات وممارسات لدى مسيريها كالرشوة والزبونية والمحسوبية. فأصبحت الإدارة التي

كان من المفروض أن تكون أداة لحل المشاكل مشكلا وعائقا في وجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

ففي عهد حكومة التناوب التوافقي رفع شعار "تخليق الحياة العامة" وقد جاء في التقرير الحكومي للحكومة الحالية العديد من المقتضيات في ميدان تحديث وتطوير وتخليق الإدارة، وحددت تواريخ لإنجازها. وها أنتم السيد الوزير تأتون بتصريح كله أماني وتسويفات وتكوين لجن أو تكليف مكاتب للدراسات، دون إشارة إلى ما آلت إليه وعود سلفكم في هذا القطاع، وكأن الوزارة حديثة النشأة.

ففي إطار استمرارية الإدارة، ما هو مصير مشاريع القوانين والمراسيم التي سبق لسلفكم أن عرضها على أنظار المجلس الأعلى للوظيفة العمومية قصد إبداء الرأي؟

السيد الرئيس،

إن القول بأن عدم إقبال الموظفين على مخطط المغادرة الطوعية هو قلة التواصل اعتقاد خاطئ، لأن المخطط في صيغته الأولى كان يستهدف الموظفين المرتبين في السلالم الدنيا من 1 إلى 9، فهؤلاء الموظفون لا يأخذون في حالة قيامهم بالوظيفة ما يكفي لأبسط حاجياتهم الضرورية، فكيف سيكون حالهم عندما يتقلص دخلهم في تقاعدهم، لأن ما يهمهم هو ما سيأخذونه فيما تبقى من حياتهم، وليس ما سيأخذونه من منحة عند مغادرتهم الإرادية، والدليل على ذلك هو إتيانكم بمخطط جديد أكثر تحفيزا وأكثر شمولية.

إذا كان هدف الحكومة من الإتيان بهذا المخطط هو تخفيف ضغط كتلة الأجور التي تثقل كاهل الدولة، وتأهيل الموارد البشرية، فإن المخطط في صيغته الجديدة سوف يعطي نتائج معكوسة للأسباب التالية:

فبعملية حسابية بسيطة سوف نجد أن الموظف في حالة المغادرة الطوعية سوف يأخذ بين منحة المغادرة وما سيتلقى من تقاعده ما تبقى له لبلوغ 60 سنة يزيد بنسبة الثلث تقريبا عما سيأخذه لو بقي في وظيفته إلى حين بلوغه سن التقاعد.

فقد تفرغ الإدارة من الأطر الكفأة والمتخصصة التي تحتاج إليها لتنضاف إلى الكفاءات والأدمغة التي تهاجر أرض الوطن إلى دول أخرى والمغرب في أمس الحاجة إليها. كما أن البعض منها سيزيد في صفوف العاطلين بفعل التنافس الذي سيحدثه هؤلاء المتقاعدين ذوي التجربة للشباب العاطل بدون تجربة، فالحكومة بهذا سوف تنقل الأزمة من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

إن هذا المخطط سوف يخلق من جديد ثلاثة أنواع من المتقاعدين بعد أن تخلصنا منها بمناسبة التعديلات التي أدخلت على نظام المعاشات:

* متقاعدون بنسبة نقطتان في إطار التقاعد النسبي.
* متقاعدون بنسبة نقطتان ونصف في إطار هذا المخطط.
* ومتقاعدون بكامل الأجرة لمن يبقى حتى بلوغ سن التقاعد.

لهذه الأسباب أقول أن هذا المخطط في صيغته الثانية مرتجل وغير مدروس وسوف يعطي نتائج معكوسة لما تتوخى الحكومة منه.

إن من أهم وظائف الميزانية الحرص على تلبية الحاجيات الأساسية للمواطنين، وأن أهم استثمار هو الاستثمار في العنصر البشري، وقد نجحت به العديد من الدول، وأن التوازن المرغوب فيه هو التوازن الاقتصادي والاجتماعي الذي يهتم بالمواطن في اتجاه تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وليس وضع المخطط للتخلص منه تحت ذريعة ثقل كتلة الأجور للحفاظ على التوازن الماكرو اقتصادي.

السيد الرئيس،

لابد من التأكيد على أن الوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان قد قامت بمجهودات مهمة في ميدان التواصل والإعلام مع المؤسسة التشريعية، إلا أنه لابد من إبداء الملاحظات التالية:

1- عدم احترام الحكومة للآجال الدستورية للإجابة على الأسئلة الشفهية والكتابية، وهذا أمر يمكن القول أن مكتب المجلس ساهم فيه بشكل فعال بقبول برمجة الأسئلة الأسبوعية، فأجال 20 يوما أجال دستورية لا يمكن الاتفاق على مخالفتها من أي جهة كانت.

2- ثم هناك ضعف جدية الحكومة في التعامل مع المؤسسة التشريعية من خلال الغياب الدائم لبعض أعضائها، والكثير والمتكرر من طرف البعض الآخر وتقديم الاعتذارات في آخر اللحظات، الشيء الذي يعرقل ممارسة البرلمان لمهامه الأساسية، ويفقد الجلسات الأسبوعية المصداقية والصوابية وخاصة أنها تنقل مباشرة للرأي العام المغربي، وكذلك الاستعانة بها كما جرى اليوم ولهذا وجب مستقبلا احترام الآجال والمواعيد، ففي ذلك احترام لقدسية الدستور وبالتالي احترام للمؤسسة التشريعية، فليس في مصلحة أحد

التقزيم من أدوارها لأن في ذلك مس بسمعة بلادنا بصفة عامة.

السيد الرئيس،

تقوم الأمانة العامة للحكومة بدور هام في مجال التشريع، فهي تقوم بالمراقبة القبلية والذاتية للمشاريع التي تعدها الحكومة، للتأكد من مدى دستوريتها واحترامها لتقنيات الصياغة القانونية قبل عرضها على المؤسسة التشريعية. وحتى لا أكرر ما سبق أن أبدينا من ملاحظات في مناسبات سابقة سأكتفي بطرح سؤالين أساسين:

أولا - حسب الفصل 59 من الدستور، تتألف الحكومة من الوزير الأول والوزراء غير أنه من خلال ظهائر التعيين يتبين أن الحكومة تتألف بالإضافة إلى ذلك من الأمين العام للحكومة الذي خولت له رتبة وصلاحيات وزير (حسب المرسوم الملكي المؤرخ في 24 أكتوبر 1966) وكذلك من كتاب للدولة، الذين ترد أسماؤهم ضمن لائحة أعضاء الحكومة.

واعتبارا لكون الحكومة مسؤولة أمام جلالة الملك وأمام البرلمان، نتساءل:

- هل الأمانة العامة للحكومة مستثناة من المراقبة البرلمانية؟.

ثانيا – من أهم المؤاخذات التي توجه إلى هذا القطاع من طرف البرلمان وبعض أعضاء الحكومة، تعطيل مشاريع القوانين والمراسيم لديه.

- فإصدار القوانين له آجال 30 يوما من تاريخ مصادقة البرلمان عليها.

- ومراقبة دستورية القوانين من طرف المجلس الدستوري له آجال شهر أو ثمانية أيام في حالة الاستعجال من يوم عرض القضية عليه..

- فلماذا لا تحدد آجال للأمانة العامة لإخراج المشاريع بدل إخراجها تحت الطلب من طرف الحكومة في حالة الاستعجال؟

فالنص القانوني كيفما كانت طبيعته، يفقد قيمته حين يتعطل، فقد تتغير الشروط العامة التي أنتجته، الشيء الذي قد يقضي مراجعته وتعديله أو إلغائه.

لهذه الأسباب وجب تحديد آجال لإخراج النصوص من الأمانة العامة للحكومة. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم على هذه المداخلة القيمة.

أحيل الكلمة للمستشار المحترم السيد العربي المحرشي، ويليه عن الفريق الكونفدرالي المستشار المحترم السيد عبد المالك أفرياط.. أشكر السيد المستشار المحترم. إذن سنعمل على نشر هذه المداخلة في محضر الجلسة، المحضر الخاص بهذه الجلسة. إذن ننتقل إلى المستشار المحترم السيد عبد المالك أفرياط عن الفريق الكونفدرالي.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الحرية والعدالة والديمقراطية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء الحاضرون،

السادة المستشارون الحاضرون،

ماذا عساني أن أقول في غياب السادة الوزراء المعنيين بمناقشة ميزانياتهم الفرعية؟

يشرفني باسم الفريق الكونفدرالي أن أتدخل لمناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاصات لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان برسم السنة المالية 2005، والتي تخص كلا من وزارة العدل، ووزارة تحديث القطاعات العامة، الأمانة العامة للحكومة ووزارة العلاقات مع البرلمان.

لابد في البداية أن أذكر أن مناقشة الميزانيات الفرعية تشكل مناسبة تتاح للسادة المستشارين مرة في السنة، للوقوف على الحصيلة والمنجزات، أو الخلل والاختلالات التي يمكن أن يعرفها كل قطاع على حدة، حيث لا يتم التركيز على الأرقام الواردة في الميزانيات، على اعتبار أنها لا تختلف عن سابقتها، بل أنها في بعض الأحيان تعرف تراجعات تؤكد عمق الأزمة، ناهيكم عن الطريقة التقليدية التي لازالت تقدم بها هذه الميزانيات.

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارون،

لقد كانت لنا فرصة الاستماع لعروض السادة الوزراء بلجنة العدل والتشريع، حيث تابعنا بإمعان ما جاء فيها من معطيات حاول من خلالها السادة الوزراء إقناعنا بحصيلة إيجابية وببعض المنجزات، لكننا نؤكد أن لكل قراءته، وأن العبرة بالنتائج، بل وأن واقع السواد الأعظم من جماهير أمتنا هو الذي يمكن أن يزكي أو يفند ادعاءاتكم السادة الوزراء، ولا تعتبروا خطابنا هذا نوعا من الشعبوية أو المزايدة، بل إنه الواقع الذي يعلو ولا يعلى عليه.

لذا السادة الوزراء سنحاول طرح العديد من الملاحظات والتساؤلات نختزل فيها تصوراتنا لكل قطاع على حدة، وسنبدأ بوزارة تحديث القطاعات العامة طارحين مجموعة من الأسئلة نعتبر الإجابة عنها بكل شفافية ووضوح كفيلة لوحدها لتضعنا ومعنا الرأي العام الوطني في الصورة الحقيقية لهذا القطاع.

* فما هي علاقة الوزارة بمختلف القطاعات؟

* ما هي علاقة هذه الوزارة بالمواطنين؟

* هل نجح ورش إصلاح الإدارة وتخليق الحياة العامة الذي جاء في التصريحين الحكوميين منذ مجيء ما يسمى بحكومة التناوب؟

إن الواقع السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارون.. يؤكد شساعة الهوة بين الوزارة وموظفيها، في غياب مراجعة حقيقية وشاملة للأنظمة الأساسية للموظفين بالشكل الذي ينصفهم، وبالشكل الذي يتم من خلاله تحسين الوضعية الاجتماعية للموظفين، والتي بدونها لا يمكن أن تكون هناك أية مردودية، مشيرين إلى أن مشروع المغادرة الطوعية الذي لم يلق إقبالا يذكر، جاء استجابة لتوصيات بعض المؤسسات الدولية وأن لا علاقة له بمسألة المردودية، ولا بفائض الموظفين أما عن علاقة الإدارة بالمواطنين، وللأسف الشديد فلازالت هناك العديد من الممارسات التي تزيد في استمرار فقدان الثقة في هذه الإدارة، استمرار ظاهرة الرشوة، أضف إلى ذلك استمرار تعقيد المساطر الإدارية للحصول على بعض الوثائق والأمثلة كثيرة، سردنا البعض منها أثناء المناقشة في اللجنة.

أما بالنسبة للأمانة العامة للحكومة، ومما لاشك فيه أن لهذه الأخيرة أهمية كبرى في تفعيل النصوص التشريعية المصادق عليها من طرف البرلمان بغرفتيه، لما يمكن أن يكون لها من إيجابيات على مصالح المواطنين، خاصة عندما يتعلق الأمر ببعض المكتسبات، والتي عندما يكون هناك تأخير في إخراجها إلى حيز الوجود، فهي تفتح المجال أمام التأويلات التي قد تذهب إلى حد التشكيك في المصداقية التشريعية، وهنا أحيلكم، السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارون، على سبيل المثال لا الحصر على المراسيم التطبيقية لمدونة الشغل، وأيضا على مشروع تعديل ظهير 72 المتعلق بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي لم يصدر بالجريدة الرسمية إلا مؤخرا. وإلى غير ذلك من النصوص التشريعية، دون أن نغفل التجاوب البطيء مع طلبات الترخيص للمهن المنظمة والجمعيات.

ولا نريد أن تفوتنا الفرصة دون الإشادة بالمجهودات الجبارة التي يبذلها عمال المطبعة الرسمية الذين يشتغلون في ظل ظروف تستوجب توفير شروط الصحة والسلامة في العمل للوقاية من الأمراض المهنية بسبب ملامستهم لبعض المواد الكيماوية الخطرة، ملحين على ضرورة تحسين أوضاعهم الاجتماعية أيضا.

أما على مستوى وزارة العدل، فنذكر أن حكومة التناوب الأولى والحكومة الحالية التي هي استمرار لها، فتحت عدة أوراش، كان على رأسها ورش إصلاح القضاء. ولابد اليوم أن نتساءل ويتساءل معنا الرأي العام الوطني: أين نحن من هذا الورش، لكن ونقولها بالفم المليان: وللأسف أن انتخاباتنا تفرز لنا خريطة سياسة محددة، ونعتبرها في حد ذاتها عاملا يؤثر على وتيرة أي تغيير وإصلاح الشيء الذي يدفعنا إلى إنتاج نفس الخطاب.

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارون..

إننا نستحضر اليوم ما جاء في عرضكم في السنة الماضية أمام لجنة العدل والتشريع، وسنركز على بعض الفقرات، التي التقطناها آنذاك، لنتساءل اليوم عن كل ما تحقق من ذلك.

قلتم، السيد الوزير:

"إن قضاء اليوم على موعد مع التاريخ"

- القضاء هو الضامن لأمن المواطن، وهو المحافظ على الشأن العام، من خلال الضرب على كل من تطاولت إرادته إليه وعمدت إلى المساس بجزء منه.

- القضاء هو المؤتمن على الحقوق الأساسية للمواطنين.

والسؤال المطروح اليوم:

- هل نجحتم فعلا في ورش إصلاح القضاء؟ الذي كان الهدف منه هو تحقيق المحاكمة العادلة عبر سلسة من الإصلاحات ورد الاعتبار للعدالة المغربية؟

هل يمكن أن نقول اليوم أن شروط المحاكمة العادلة متوفرة؟

هذه الأسئلة وغيرها تحيلنا على ملفات الفساد، بحيث أن الكل يتساءل عن مآل ملفات الفساد بالعديد من المؤسسات: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي – البنك السياحي والاقتصادي – البنك الشعبي إلخ... الانطباع على أن هناك محاولات لطمس هذه القضايا،

وأن استمرار سياسة الافلات من العقاب يسهم في تفاقم أشكال الفساد ببلادنا، وما شيع مؤخرا عن تحويل للمبيدات لمكافحة الجراد إلى دول أخرى، يؤكد هذا الطرح، وأنا أعجب لجرأة من يقوم بهذا العمل الشنيع، الذي هو خيانة للأمانة وللأمة، وهي جنحة يعاقب عليها القانون سواء منها السماوية أو الأرضية بأقصى العقوبات.

السيد الوزير،

هناك العديد من المواثيق الدولية لم يصادق عليها المغرب بعد، ومن ضمنها الاتفاقية الدولية المتعلقة بمناهضة التعذيب، الاتفاقية الدولية رقم 87 المتعلقة بالحريات النقابية، ونحن نعلم أن دستور البلاد في ديباجته ينص على أن المغرب يلتزم باحترام الحريات وحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا، والاتفاقية الدولية 87 تدخل في هذا الإطار، ستقولون، السيد الوزير، أن موادها جاءت متضمنة في مدونة الشغل، ونعتبر هذا غير كاف.

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارون.....

لقد تمت المصادقة على العديد من النصوص التشريعية الهامة منها إلغاء محكمة العدل الخاصة - مدونة الشغل- مدونة الأسرة إلى غير ذلك من النصوص، لكن على مستوى التطبيق فهي تعرف نوعا من التعثر، بسبب عدم تفعيلها، أو لغياب قضاء متخصص وأشير هنا مثلا إلى القضاء الاجتماعي المتخصص لفتح المجال أمام الاجتهاد لفض النزاعات الاجتماعية الفردية والجماعية، رغم أن المدونة فيما يخص التعويض عن الطرد التعسفي، قلصت من الاجتهاد القضائي، علما أن محاضر جهاز تفتيش الشغل لا يعتد بها، ويؤخذ بها فقط على سبيل الاستئناس وليست لها صفة محضر الضابطة القضائية التي لا يطعن فيه إلا بالزور.

إذن السيد الوزير لابد من التفكير في قضاء اجتماعي متخصص على غرار ما تم بالنسبة لمدونة الأسرة، علما أن أي قانون اجتماعي في العالم لا يوضع إلا لإنصاف الطرف الضعيف، والطرف الضعيف في هذه الحالة هو الأجير.

أما على مستوى الوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان، فإننا نسجل ضعف التواصل مع مكونات المجلس وعدم احترام الآجال الدستورية المتعلقة بالأسئلة الشفوية وبمسائلة الحكومة. ونأمل في أن يتم تجاوز هذا الوضع مستقبلا.

السيد الوزير، أريد أخيرا أن أشير إلى أن إنتاج النصوص التشريعية لا يكفي، ولابد من حملات تحسيسية، لأن إشكالنا اليوم هو أن المواطن لا يلمس أي تغيير رغم هذا الإنتاج التشريعي الذي لا بأس به، للوصول إلى الهدف المنشود، ألا وهو طمأنة المواطنين على أمنهم وأمانهم وأمتعتهم.

وأخيرا ولتجاوز كل هذه الأوضاع لابد من إقرار ديمقراطية حقيقية تحترم فيها إرادة المواطنين وهذا ما نتمناه خلال الاستحقاقات المقبلة سنة 2007 بالشكل الذي يفرز لنا خريطة سياسية واضحة ذات قطبين أو ثلاثة أقطاب منسجمة كما أشار إلى ذلك جلالة الملك في افتتاح الدورة التشريعية لهذه السنة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم على هذه المداخلة القيمة.

حضرات السادة بهذا نكون قد أنهينا مناقشة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان باسمكم نشكر السادة الوزراء الذين تتبعوا هذه المناقشة. وننتقل إلى آخر محور، وهو محور التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية. إذن نعتبر أن التقرير قد وزع وأعطي الكلمة عن أول متدخل عن فرق الأغلبية المستشار المحترم السيد حسن قيشوحي، يليه فيما بعد السيد عبد الرحمان أوشن، دائما عن فرق الأغلبية.

المستشار السيد حسن قيشوحي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السادة المستشارون المحترمون

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فرق الأغلبية في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الصحة وكذا الميزانية الفرعية لكتابة الدولة لدى الوزير الأول المكلفة بالشباب والميزانية الفرعية لقطاع الرياضة التي تندرج في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية برسم سنة 2005، وهي مناسبة تمكننا من مناقشة الوضعية الاجتماعية للمواطنين وطرح كل الإشكاليات والملاحظات حول هذه الميزانيات القطاعية وكذا السياسة العامة للحكومة.

سيدي الرئيس،

فيما يتعلق بقطاع الصحة نعتبر أن مناقشة هذه الميزانية تشكل فرصة سانحة للوقوف على إنجازات الحكومة في هذا القطاع الذي يتبوأ مركز الصدارة ضمن المعضلات الاجتماعية التي تلقي بثقلها على المجتمع المغربي، حيث أن اعتماد استراتيجية طموحة للنمو الاقتصادي يقتضي تسيير تنمية اجتماعية مناسبة تحتل فيها الصحة المكانة المرموقة والضرورية لتحسين إنتاجية المواطنين ورفاهيتهم ، ومن هذا المنطلق فان استثمارا كافيا وقارا في الخدمات الصحية يؤدي في واقع الأمر إلى تحقيق إنتاجية مرتفعة وجودة في الخدمات وتحقيق الرفاهية وتقليص الفوارق الاجتماعية والجهوية. وبهذه المناسبة نلاحظ فرق الأغلبية بأن الميزانية المرصدة لقطاع الصحة رغم الزيادة المسجلة هذه السنة، تبقى ميزانية لا تكفي لحمل المشاكل التي يواجهها هذا القطاع، اذ أن النظام الصحي ببلادنا يتميز بالفوارق الشاسعة حسب المناطق الجغرافية نظرا لتمركز أغلب المستشفيات في المدن الكبرى على حساب المدن الصغرى والبوادي ، حيث نجد طبيبا واحد لكل 2000 نسمة أي 9 مرات أقل من جارتنا اسبانيا ، وكذا طبيبا واحدا مختصا في أمراض النساء والتوليد وقابلة واحدا لكل 1000 نسمة ، كما أن التغطية بالماء الصالح للشرب والتطهير تبقى جد محدودة ، خاصة بالعالم القروي الذي يشهد نقصا في البنيات الصحية والخدمات الأساسية ، وكذا الإضرابات التي تطال القطاع الصحي والتي تنعكس سلبا على صحة المواطن خصوصا مع تكرارها ، بالإضافة إلى ذلك تبقى الوزارة عاجزة أمام الخصاص...البشري خاصة في المناطق القروية لتضاف إلى قلة المعلومات لدى السكان. هذه المناطق، بكيفية وطرق استعمالها، وغياب المستوصفات والمراكز الصحية، وضعف الحملات التحسيسية بالمعرفة بالداء والدواء، كما يجب رصد ميزانية مهمة لشرائه.

وفيما يخص مراكز الدياليز، فقد أصبحت تخلق مشكلا بالنسبة للمواطن نظرا لارتفاع تكلفة هذا المرض، وبعد المسافة الفاصلة بينه وبين المراكز المختصة بذلك، مما يدعو إلى تشجيع دور المحسنين في بناء المراكز الصحية وإصلاح المستشفيات والمراكز المتخصصة في علاج الحروق. كما ندعو إلى القيام بالحملات التحسيسية للحث على الاهتمام بالبيئة، وخاصة مشكل الماء والأمراض المتنقلة عبره كما وقع أخيرا بنواحي مكناس، ونشير كذلك إلى ضرورة الإسراع بتفعيل بالتغطية الصحية لمعالجة العديد من المشاكل في القطاع الصحي، والرفع من عدد المستفيدين من 15 ./ . إلى. / . 30 وحل مشكل المعوزين وذوي الدخل المحدود، والرفع من المستوى الصحي ببلادنا، خاصة بالعالم القروي، الذي يعرف الجميع أنه يعاني العزلة وانعدام التأطير الصحي. أما بالنسبة للسياسة الدوائية فيجب فرض مراقبة صارمة في هذا المجال الذي أصبح يعرف تسرب بعض الأدوية بنصف ثمنها من بعض البلدان المجاورة والتي تكون في غالب الأحيان قد تجاوزت تاريخ صلاحيتها. كما أدعو الوزارة إلى إحداث مراكز استشفائية جماعية جديدة على غرار مراكش وفاس بالمناطق الشمالية والجنوبية للتخفيف من الضغط على المستشفيات الجامعية المتمركزة في المدن الكبرى، والتي تحتاج إلى الصيانة الدائمة نظرا لضعف التجهيزات المتواجدة فيها، ومن جهة أخرى فإننا نسمي السياسة الوقائية المتبعة داخل الوزارة منذ سنوات، والتي تساهم في مواجهة مجموعة من الأمراض المعدية وتمنع تسربها إلى بلادنا. كما يجب الإشارة إلى وجوب الاهتمام بالمناطق الجنوبية التي أصبحت تعاني من الهجرة السرية، وتسرب بعض الأوبئة، وفي نفس الإطار، يجب الاهتمام بالأمن الصحي ومراقبة المواد الغذائية، خاصة تلك المهربة، والتي يكون تاريخ صلاحيتها في غالب الأحيان منتهيا، مما يضر بصحة المواطن.

في الأخير، ننادي نحن فرق الأغلبية بخلق شراكة بين وزارة الصحة ووزارة البحث العلمي، حتى يتسنى تعميق البحث في الأمراض الفتاكة التي تعرفها بلادنا للقضاء عليها.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بقطاع الشباب، فبالرغم من الجهود التي بدلت من طرف الحكومة للنهوض بهذا القطاع، إلا أنه يجب اعتماد سياسة ترتكز على دعم وتقوية الشراكة مع الجماعات المحلية لتفعيل دورها في مجال التعليم التدريجي للأنشطة التربوية والاجتماعية والرياضية عبر جميع مناطق المملكة، وتكثيف التعاون مع القطاعات الحكومية الأخرى، وفتح آفاق جديدة للتعاون الدولي، وكذا خلق توجهات تستهدف تربية الناشئة في إطار التنشيط والتأطير التربوي والثقافي المستمر والدائم، بما يضمن تفتح شخصية الأطفال والشباب، والنهوض بأحوالهم الاجتماعية وإدماجهم في المجتمع، وتحسين البيئة التي يعيشون فيها، وحمايتهم من مختلف

أشكال الانحراف، ودعم الجانب الوقائي، وكذا إصلاح البنية التحتية للمخيمات وتجهيزها، والرفع من مستوى التمويل، وذلك بإسهام مختلف الفعاليات المهتمة بالطفولة والشباب، وخلق شراكة مع الهيئات والمنظمات الفاعلة في هذا المجال، ودعم الجمعيات التي تهتم بهذا القطاع، لميلاد المزيد من دور الشباب، مما يضمن التوزيع والتوسيع، وتعميم النشاط التربوي خصوصا في إحياء المدن، ومداشر القرى مع تحسين الجماعات المحلية، والمنظمات المؤهلة بأهمية إحداثها، وتأسيسها وكذا الدعوة إلى ضرورة تشجيع إنشاء حدائق الأطفال بمختلف القرى والأحياء الهامشية، واعتماد تنظيم للأنشطة ذات البعد الوطني لفائدة العالم القروي.

السيد الرئيس

بالنسبة لقطاع الرياضة فإننا ندعو في فرق الأغلبية إلى ضرورة تحديث المخاطب الرسمي لقطاع الرياضة، إعادة هيكلة الجامعات الرياضية، نظرا للاختلالات التي عرفتها مما انعكس سلبا على وضعية الرياضة ببلادنا، كما نؤكد على ضرورة تعزيز شبكة التجهيزات الرياضية ودعم الموارد البشرية والمالية، للرفع من مستوى الممارسة الرياضية وإنعاش أنشطتها على جميع الأصعدة المحلية والجهوية والوطنية.

السيد الرئيس،

ننوه بالجهود التي تقوم بها الوزارة، نطالبها في نفس الوقت بتكثيف اهتمامها بالعالم القروي الذي لا يزال لم يحظ بالاهتمام الكافي، ونصوت بالإيجاب على هاذين الميزانيتين. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. أعطي الكلمة للمستشار المحترم السيد عبد الرحمان أوشن، يليه فيما بعد، عن فرق المعارضة، المستشار المحترم السيد محمد طريبيش.

المستشار السيد عبد الرحمان أوشن:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

في الحقيقة كان علي أن أتدخل باسم فرق الأغلبية لمناقشة مشاريع الميزانيات القطاعية التي تنضوي تحت لجنة التعليم والشؤون الثقافية والإجتماعية، ولكن رأفة بالسادة الحاضرين معنا في هذه اللحظات التي تظهر على أن التعب أخذ من الجميع ما أخذه سوف لن أتدخل السيد الرئيس سوف أوافيكم بمداخلتي كتابة وهي للقطاعات، قلت المنضوية تحت لجنة التعليم والشؤون الثقافية مركزا في هذا الأساس على قطاع التعليم والصحة والأوقاف والشؤون الإسلامية والثقافية و الاتصال، طبعا نكتفي بهذا لأننا ساهمنا بملاحظاتنا على مستوى دراسة هذه القطاعات في اللجن، وكذلك لنساهم في عدم تكريس هذا المشهد السريالي الذي نظهر فيه، وكأننا في مسرح بدون مشاهدين. لذلك السيد الرئيس ألتمس منكم تسجيل مداخلتنا في الجريدة الرسمية وأعفي السادة الحاضرين من تعب الاستماع. وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

أشكر السيد المستشار المحترم. إذن نسجل أننا تسلمنا منكم المداخلة المتعلقة بالقطاعات التي ذكرتم، وسنعمل على نشرها بالجلسة العامة هذه. إذن الكلمة للسيد المستشار المحترم عن فرق المعارضة، يليه بعد ذلك عن فريق العهد المستشار المحترم لحو المربوح.

المستشار السيد محمد طريبش:

بسم الله الرحمن الرحيم، حمدا وصلاة وسلاما على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فرق المعارضة لمناقشة الميزانيات الفرعية المدرجة في لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، وبحكم ارتباط هذه القطاعات باهتمامات وانشغالات المواطنين ذات الدخل المحدود وهي الشريحة الواسعة التي تعتمد على خدمات الدولة في مجال التعليم، الصحة، والشغل، وكذا القضايا المرتبطة بالشأن الديني والشبابي وقضايا الاتصال المرتبطة بالفضاء السمعي البصري.

السيد الرئيس،

إن القضايا التي نحن بصدد مناقشتها، والتي انكبت اللجنة الموقرة على دراستها لمدة أسبوعين متتالين تهم مشاكل ضخمة، لم تهتدي الحكومة بعد إلى أساليب محكمة لتسييرها وتدبيرها التدبير الأمثل، وذلك لاعتبارات موضوعية وأخرى مادية.

فبالجانب الموضوعي، مازالت جل هذه القطاعات تعتمد على أساليب عتيقة في التسيير المالي والإداري

وكذا الجانب البيداغوجي العلمي، فرغم المحاولات التي تقوم بها الحكومة، إلا أنها تبقى دائما محاولات ترقيعية تهدف إلى تضميض الجراح وتبتعد كل البعد عن الحلول الناجعة الهادفة والرامية إلى استئصال المشاكل من جدورها وأصولها وفق استراتيجية علمية محكمة يعني مضبوطة في الزمان وفي المكان، فقطاع التربية الوطنية لم يرسى بعد سكته الصحيحة رغم وجود الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي بدأت الحكومة في أجرأته بشكل عشوائي لم يراعي إلا الظروف الصعبة التي يشتغل فيها رجال التعليم، ولا الإمكانيات والحاجات المرصودة للقطاع رغم أن الحكومة تقوم بمجهود ملموس في هذا الباب، إلا أنه يبقى دون المستوى المطلوب فرصده 3500 منصب لقطاع التربية لا يكفي أبدا ولا يشجع تماما على أجرأة الميثاق الوطني للتربية والتكوين، إذ بدون موارد بشرية كفؤة وكافية، لا يمكن للقطاع أن يأخذ طريقه للإصلاح. والقطاع يخرج في هذه السنوات أعدادا كثيرة من المتقاعدين، وبالتالي يتركون فراغا كبيرا داخل الإدارة بشكل عام. كما أنه يطرح بشدة إشكالية الاكتظاظ، التي مازالت تأرق شريحة واسعة من رجال التعليم، خصوصا في المناطق النائية من العالم القروي.

سيدي الرئيس إن قطاع التربية الوطنية يحتاج إلى إمكانيات كبيرة رغم الميزانية المهمة التي يغطيها على صعيد الميزانية العامة، وبالتالي يجب على الحكومة أن تفكر في وسائل أخرى أكثر فعالية من أجرأت سريعة للميثاق وفق تدبير أكثر ديناميكية بالاعتماد على العناصر الكفأة ذات التجربة والحنكة في مجال التدبير والتسيير الذي يراعي خصوصيات العهد الجديد والعالم المنفتح على عصر العولمة لكي يتبوأ القطاع المكانة التي يستحقها ولكي يؤدي أيضا الدور المنوط به على أحسن ما يرام، إن القطاع في حلته الحالية لم يستطع حل المشاكل الروتينية التي تتكرر كل سنة، والتي نتذاكر ونتحدث فيها يوميا مع الحكومة، سواء داخل اللجنة المختصة أو في الجلسات العامة المخصصة لمسائلة الحكومة، والمرتبطة بواقع التعليم كالإلتحاق بالزوج أو الزوجة، والتي تسجل هاته السنة فيها 4000 حالة لم تستطع الوزارة النظر فيها. وكذا القضايا المرتبطة بالتربية الداخلية والمعلمين العرضيين، والاكتظاظ في المؤسسات التعليمية وتآكل المؤسسات التعليمية وانهيارها، وتعميم التعليم، كلها لا تساعد على تطور التعليم وجعله يكسب الرهانات التي حددها الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

السيد الرئيس

السادة الوزراء

إخواني المستشارين

إن تحقيق الجودة المطلوبة في قطاع التعليم مرتبطة أساسا بمدى توفر الحجرات الدراسية والموارد البشرية اللازمة للحد من ظاهرة الاكتظاظ بدل اللجوء إلى ظاهرة النظم المعمول لهما حاليا والتي تحول دون إمكانية تحسين نوعية الخدمات التربوية، ومرتبط كذلك بالانعكاسات السلبية لنتائج الحركة الانتقالية وفي إلحاق المدرسين من التعليم الابتدائي الى الثانوي أو الإعدادي أو الثانوي يعني التأهيلي رغم عدم خبرتهم بالتمدرس بهذا السلك وغياب التكوين اللازم للمدرسين المكلفين بالأقسام المتعددة المستويات والتي عادت للانتشار بعد عملية الضم وبظروف وشروط يعني وشروط عمل العنصر البشري الذي يعتبر الأداة الرئيسية في العملية التعليمية وبالتالي فإنه لا يمكن المطالبة باستقرار العنصر البشري بالبادية دون التحفيزات الضرورية من سكن وظيفي ومن تحفيزات مادية خاصة العاملين في المجال القروي .

أما بخصوص قطاع التعليم العالي فإن إشكالية الإصلاح الجامعي تصطدم بواقع الفضاء الجامعي الذي يعاني تحت طائلة التهميش واليأس والمشاكل المتفاقمة للطلبة سواء على مستوى التحصيل المعرفي أو إمكانيات المرصودة للقطاع وبالتالي فإن أجرأت الميثاق تبقى محدودة للإكراهات التي يعاني منها القطاع .

إننا نتأسف للأحداث المؤلمة التي يعيشها أو التي تعيشها الجامعة المغربية على مر السنة كلها، ومن جهة أخرى فإن عدم إشراك الجامعة في محيطها الاقتصادي والاجتماعي تجعلها بعيدة كل البعد عن التنمية المستدامة، بحيث أن أغلب المجازين الحاصلين على الشهادات العاطلون عن العمل لن يتمكنوا من المساهمة في القيام بعمل لصالح بلادهم لأنهم لن يتم توظيفهم بحيث افتقدوا لروح المبادرة بسبب اليأس والإحباط ونقص الخبرة في هذا المجال وبالتالي أصبحت أزمة المعطلين المشكل الذي يؤرق الحكومة.

السيد الرئيس

إن أخطر أزمة يعيشها المجتمع المغربي هو وجود المعطلين عن العمل بحيث أن جميع الأسر المغربية

تعاني من هذه الإشكالية التي تؤرقها ولا يخلو أي بيت مغربي من معطل أو معطلة حاملة للشهادة العليا، وهو ما يضع علامة استفهام كبرى ؟ عن استراتيجية وزارة التشغيل والتكوين المهني، فإحداث 7000 منصب شغل لا يكفي البتة في معالجة هذه الإشكالية البنيوية، بحيث المعطلين في المغرب وفي إحصائيات أخيرة يصلون إلى مليوني عاطل عن العمل، وبالتالي المطلوب من الوزارة المسئولة عن قطاع التشغيل وضع استراتيجية شمولية تجعل من النهوض بالتشغيل المنتج إحدى الركائز الأساسية لخلق فرص الشغل مع العمل على توسيع الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، وتوفير المناخ الاجتماعي السليم والمشجع على الاستثمار. إننا في فرق المعارضة نرى أن هذه الإستراتيجية لا يمكنها أن تحقق إلا باعتماد الحوار الاجتماعي والتشاور والتفاوض لتطوير العلاقات المهنية والنهوض بالتشغيل، ومحاربة البطالة ، وذلك عن طريق تدعيم هياكل الوساطة في سوق الشغل، وتشجيع احداث المقاولات الصغيرة والمتوسطة بواسطة إجراءات عمل ملموسة تعتمد على اشراكها الفعلي في التنمية المحلية ، وتشجيعها. إننا نأمل من الحكومة أن تعمل على إخراج المراسيم والمشاريع التطبيقية للقانون 20 – 17 المتعلق بالضمان الإجتماعي وكما نأمل من الحكومة إحداث تعويض عن فقدان الأجير لعمله لأسباب اقتصادية أو هيكلية أو تكنولوجية مع إعداد النصوص التطبيقية له .

إن فرق المعارضة تولي أهمية قسوى لقطاع الصحة على اعتبار أن هذا القطاع يرتبط بصحة المواطن ، وبالتالي، فإننا نطالب الحكومة بضرورة الإسراع في إجراء المراسيم التطبيقية المرتبطة بمشروع التغطية الصحية، بحيث نرى أن الحكومة تأخرت في هذا الباب وخرجت عن التزاماتها التي جاءت في التصريح الحكومي الذي جاءت به حكومة التناوب. إننا نطالب كذلك الحكومة بضرورة العمل على التكفل بالمواطنين الضعفاء ذوي الدخل المحدود فيما يتعلق بالأمراض المزمنة كالقصور الكلوي والسكري علما بأننا عند مناقشتنا لمشروع ميزانية وزارة الصحة وجدنا الإعتمادات ضعيفة مقارنة مع الحاجيات الضخمة والعجز الكبير الذي يعرفه القطاع خصوصا في الموارد البشرية المتخصصة، وبالتالي فإننا نطالب بضرورة فتح حوار حقيقي مع الفاعلين في نظام الصحة وإدماج التعويضات عن الأخطار المهنية في التقاعد لهيئة التمريض والأطر الإدارية كما هو الشأن بالنسبة للأطباء وتكثيف الجهود من أجل تشجيع التكوين المستمر ومراجعة قانون الأطباء وبمماثلة الممرضين مع المتصرفين والأطر المماثلة بالتعويض عن الحراسة والتجول والمسؤولية، وبوضع قانون أساسي للممرضين و غيرها من المطالب العادلة والمشروعة للعاملين بهذا القطاع ، إن قطاع الشباب يلعب دورا أساسيا في تربية النشأ بحيث أن القطاعين المباشرين يعنيان بنشأة الطفولة والشباب في أفق تكوين المواطن الصالح المغربي القادر على تحمل المسؤولية والمتمسك بهويته والعارف بحقوقه وواجباته. إننا ننوه بعمل كتابة الدولة المكلفة بالشباب فيما يخص العدد المهم الذي خصصته في مجال التخييم ، حيث رصدت ما يناهز 150 ألف مقعد ، وهو عدد مهم يتضاعف مرتين تحت شعار عريض " العطلة للجميع " لكن الإشكال المطروح في حقيقة الأمر هو أن الميزانية المخصصة لعدد 150 ألف لا توجد في الميزانية العامة ، وبالتالي نطالب الحكومة بضرورة ترسيم هذه الميزانية العامة للدولة ، ليكون مكسبا حقيقيا ، ولكي يتمكن البرلمان من الإطلاع على إمكانيات كتابة الدولة في هذا المجال ، لكن المطلوب من الحكومة هو الاعتناء بالجانب الكيفي في مجال المخيمات ، والاهتمام أكثر بجانب التغذية ، ودعمها وكذا التجهيزات الأساسية للمخيمات ، والاعتناء بهذا مع البحث على فضاءات جبلية وأخرى ساحلية لتكون مخيمات في المستوى المطلوب .

أما بخصوص دور الشباب فإن كتابة الدولة تعرف عجزا كبيرا بحيث أنه ضمن 1200 جماعة قروية خصوصا بالعالم القروي لا نجد سوى 136 دار الشباب ليتضح المجهود الواجب بدله ولعل أبناء البادية في أمس الحاجة أكثر من غيرهم لهذه الفضاءات لاستكشاف قدراتهم ومواهبهم الثقافية والفنية والرياضية، إن قطاع الرياضة يعيش أزمة إدارية خانقة بعد عزله عن الشبيبة والرياضة، بحيث أنه بغض النظر عن الإنجازات التي حققها الأبطال المغاربة مثل هشام الكروج والبطلة حسناء بنحسي و الإنجاز الأخير للفريق الوطني المغربي مع المدرب الوطني بادو الزاكي في إقصائيات نهائيات كأس إفريقيا بتونس تبقى الرياضة الجماعية هي الأخرى غائبة تماما رغم أنها تستفيد غالبية جامعاتها من الدعم المالي الصحي. وبالتالي، يجب على مديرية الرياضات إعادة النظر في توزيع المنح ومحاسبة الجامعات على النتائج المحصل

عليها في الألعاب العربية الأخيرة التي شهدتها الجزائر، إن مديرية الرياضات مفروض عليها البحث والاجتهاد عن تصور جديد للتعامل مع الجامعات وفق مبدأ الإنتاجية والفعالية والابتعاد عن المحسوبية والزبونية في صرف المنح.

وأخيرا سيدي الرئيس، بحكم الإكراهات التي تعيشها القطاعات المندرجة في لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية والخصاص الحاد الذي تعرفه وحيث أن الميزانيات الفرعية بقيت دون المستوى الذي نطمح إليه جميعا، وكذلك يطمح إليه الشعب المغربي فإننا نصوت بالرفض على هذه الميزانيات والسلام عليكم ورحمة الله تعالى .

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم. أعطي الكلمة للسيد المستشار المحترم الذي ينوب عن فرق العهد المستشار، ويليه آخر متدخل، عن الفريق الكونفدرالي..

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العهد في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات المندرجة ضمن اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.

في البداية لابد من التنويه بالمجهودات التي تقوم بها الحكومة لتحديث وعصرنة مختلف القطاعات، وبالمناسبة وبحكم دورنا في مراقبة العمل الحكومي أود أن أثير مجموعة من المشاكل والملاحظات التي نعتبرها في فريقنا ضرورية لوضع اليد على مختلف المشاكل ومكامن الخلل التي تعرفها بعض القطاعات وتشخيصها وإيجاد حلول ناجعة لها.

السيد الرئيس،

يعتبر إصلاح المنظومة التربوية من بين الأولويات التي اهتمت بها الحكومة من أجل تحسين جودة التحصيل والتكوين لملاءمتها مع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا.

إلا أننا نتساءل عن كيفية تحقيق جودة التعليم في ظل وضع متردي ومعوز تشوبه مجموعة من الاختلالات في المجال التعليمي والتربوي، فرغم الإمكانيات المادية الهائلة التي يتوفر عليها هذا القطاع تبرز مجموعة من المشاكل تتجلى في قلة الأطر التعليمية والاكتظاظ الملحوظ في المؤسسات، وهو ما خلق ظاهرة نعتبرها غير صحية والمتمثلة في الأقسام المشتركة الشيء الذي يحول دون الوصول للجودة، والتي تعتبر من الركائز الأساسية التي تم التأكيد عليها في الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

وبالمقابل فإننا نثمن الأرقام المشجعة والارتفاع الذي عرفته عملية تعميم التعليم لكن ورغم ذلك، فإننا نلفت النظر مرة أخرى إلى أهمية تمدرس الفتاة والفتاة القروية على الخصوص، وهو أمر يطرح بحدة نظرا لانقطاع الفتاة القروية عن الدراسة بسبب تداخل عوامل اجتماعية وثقافية يعزى فيها الجانب الأساسي إلى بعد المؤسسة وانعدام وسائل التنقل، وكذلك عدم توفر المؤسسة على المطعم المدرسي أو القسم الداخلي لإيواء التلميذات على المستوى الإعدادي والثانوي، خاصة مع ضعف المستوى المعيشي لسكان البادية المغربية.

لذلك يبقى من الضروري توفير الداخليات والعناية بها من أجل حل مشكل إيواء التلاميذ ذكورا وإناثا خاصة بالعالم القروي، والاهتمام بالصحة المدرسية، وتفعيل دور المراقبة التربوية.

السيد الرئيس،

إن تفعيل مقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين يمر أيضا عبر الاهتمام بالتعليم العالي بزيادة الاعتمادات المخصصة لهذا القطاع من أجل تحقيق أهداف الإصلاح.

كما أنه يمر أخيرا عبر تطوير البحث العلمي والنهوض به ليصبح أداة فعالة للتنمية، ولن يتأتى ذلك إلا بالزيادة في الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي التي نراها هزيلة جدا مقارنة مع مجموعة من الدول التي توجد في نفس وضعية المغرب.

وانطلاقا مما سبق فإن تحديث نظامنا التعليمي يتطلب حلا جذريا وشموليا في أفق الوصول إلى التعليم النافع الذي يراعي متطلبات المقاولة المغربية وسوق الشغل بصفة عامة. وبالمناسبة فإننا نسجل قلقنا المتزايد إزاء ظاهرة بطالة الخريجين حاملي الشهادات التي أصبحت تعرف نموا مضطردا، وإذا كنا في فريق العهد نطالب بحل سريع لهذه الآفة الاجتماعية، فإننا نركز على ضرورة التنمية الاقتصادية لبلادنا كسبيل لاستيعاب هذه الظاهرة، عبر خلق جو ملائم للاستثمار والاهتمام بالقطاع الخاص وتشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة وخلق الجو الملائم لها. في أفق توفير مناخ ملائم لتحريك وثيرة الاقتصاد الوطني وتحقيق معدل

نمو يستوعب الأعداد المتزايدة للعاطلين ببلادنا، وخاصة منهم حاملي الشهادات.

السيد الرئيس،

غير خاف عليكم مدى الأهمية القصوى التي يمثلها قطاعا الشباب والرياضة خاصة وأنهما يتوجهان لأهم شريحة في مجتمعنا، وهي فئة أصبحت اليوم أكثر من أي وقت مضى محتاجة إلى التحصين والرعاية والتأطير، من أجل حمايتها من الإحباط واليأس الناتج عن الحرمان والبطالة التي تدفع بفئة عريضة من أبنائنا إلى الهجرة نحو المجهول، وإلى ظهور أصناف من السلوكات المنحرفة وارتفاع معدل الجريمة والتي تتنافى مع القيم الخلقية للمجتمع المغربي وتقاليدنا الأصيلة المبنية على التضامن والتآزر.

وعليه فمن الضروري الاهتمام بالشباب وتوفير المرافق الضرورية له تلبية للحاجيات المتزايدة لهذه الفئة وتمكينها من الخلق والإبداع وكذا إذكاء روح المبادرة والإبداع لدى الشباب المغربي.

وفي هذا الإطار ينبغي مساعدة المواهب الشابة وإتاحة الفرصة للمواهب الجديدة خاصة في الميدان الرياضي نظرا لما تزخر به بلادنا من طاقات كبيرة في هذا المجال خاصة في المناطق النائية التي يجب أن تمنحها الفرصة، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال الاهتمام بدور الشباب وتمكينها من الوسائل المادية والبشرية اللازمة.

السيد الرئيس،

يعتبر القطاع الصحي من القطاعات التي تدل على مستوى النمو والتقدم الحضاري والاقتصادي للدول، ولذلك فإن هذا القطاع يجب أن يحظى باهتمام كبير من أجل تجاوز المشاكل التي يعرفها.

وفي هذا الصدد فإننا نرى أن الميزانية المرصودة لقطاع الصحة، ورغم الزيادة المسجلة هذه السنة، تبقى غير كافية ولا ترقى لتطلعات الشعب المغربي.

ونغتنم هذه الفرصة لنشير من جديد إلى الوضعية التي توجد عليها أغلب المؤسسات الاستشفائية ببلادنا، وما تعانيه من نقص في التجهيزات والموارد البشرية خاصة بالعالم القروي الذي يعيش وضعية تتنافى مع التوجهات الحكومية في مجال سياسة القرب، بحيث نلاحظ أنه ورغم المجهودات المبذولة لازال العالم القروي لا يستفيد بشكل جيد من الخدمات الصحية ويفتقر إلى أبسط شروط التغطية الصحية في ظل انعدام البنية التحتية التي تتيح توفير التجهيزات الصحية الملائمة والتأطير الطبـي المنشود.

وبالنسبة لمدونة التغطية الصحية الأساسية فإننا نطالب بتفعيل هذه المدونة في موعدها المحدد وإشراك الفاعلين بالقطاع الصحي في عمل اللجان المكلفة بإعداد الأرضية لدخولها حيز التطبيق، وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه المدونة تشمل الفئة العاملة فقط، سواء بالقطاع العام أو الخاص، وهو ما يجعلنا نطرح علامة استفهام كبرى حول مصير الفئة غير العاملة، ما محلها من الإعراب، أليس من حقها الاستفادة من التغطية الصحية الأساسية.

ولذلك، فإننا نتمنى أن تكون هناك مرحلة أخرى يتم خلالها تعميم التغطية الصحية الإجبارية على كافة المواطنين المغاربة.

ونطالب أيضا الحكومة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للتخفيف من حدة الفوارق الموجودة حاليا بين المؤسسات الصحية التي تتمركز في المدن الكبيرة على حساب المدن الصغرى والبوادي عن طريق سن سياسة جهوية كفيلة بامتصاص وتجاوز هاته الفوارق.

السيد الرئيس،

لقد دشن المغرب مرحلة جديدة في مجال تكريس قيم الحرية والتعددية والحداثة والانفتاح (في إطار الخيارات الأساسية لأمتنا) من خلال إصلاح الفضاء السمعي البصري، في أفق مواكبة التطورات المتعددة والتحولات العميقة التي يعرفها قطاع الاتصال والارتقاء بالفضاء السمعي البصري الوطني إلى مستوى من التقدم والاحترافية ليصبح رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لبلادنا وبطبيعة الحال مع ترسيخ وتثمين وحدة الأمة المغربية واحترام حقوق الإنسان وحماية المبادئ الديمقراطية والتعددية في التفكير والرأي.

كانت هذه السيد الرئيس، أبرز الملاحظات التي سجلها فريقنا، آملين أن تؤخذ بعين الاعتبار من طرف الحكومة، وعليه فإننا نصوت بالإيجاب على هذه الميزانية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

<u>السيد رئيس الجلسة</u>:

شكرا للسيد المستشار المحترم. آخر تدخل في هذه المناقشة، أعطي الكلمة للمستشار المحترم مصطفى الشطاطبي، عن الفريق الكونفدرالي.

<u>المستشار السيد مصطفى الشطاطبي</u>:

السيد الرئيس، السيد الوزير، السادة المستشارون.

يشرفني باسم الفريق الكونفدرالي، أن أتدخل لمناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات التي تندرج ضمن لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية برسم السنة المالية 2005.

- التربية الوطنية

سيظل مطلب إصلاح التعليم يحظى باهتمام واسع من طرف كافة الأسر المغربية، والتعبيرات السياسية والنقابية لارتباطه بحاضر البلاد ومستقبلها.

وفي هذا السياق نجدد تأكيدنا كفريق كونفدرالي على أن هذا الإصلاح لا زال بعيد المنال لعدم ترجمة الحكومة لكافة الالتزامات الواردة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين، خصوصا في مجال الجودة والمردودية، بالإضافة إلى الخصاص المهول في الأطر التعليمية.

ناهيك عن التدهور الخطير في الأوضاع المادية للشغيلة التعليمية التي تنعكس على كل رؤية تنشد الإصلاح، بحيث، كما سبق أن أشرنا في عدة مناسبات بأن نجاح أي عملية إصلاح لا تتم إلا بالاهتمام الحقيقي بأوضاع الشغيلة التعليمية وتحسينها، وضمان مساهمتها الفعلية في كل أطوار عملية الإصلاح، سيما وأن خطاب الإصلاح كما يروج له، يؤكد على ضرورة اعتماد منهجية التعبئة والحماس والانخراط لكافة الأسرة التعليمية، إلا أن هذا الخطاب يظل مجرد خطاب عاجز على الربط الفعلي لهذا الخطاب مع الترجمة الفعلية له على مستوى الأوضاع المتردية للشغيلة التعليمية.

لهذا فإن دعوتنا لعقد المجلس الأعلى للتعليم اجتماعه بحضور كافة مكونات الأسرة التعليمية أصبح ضرورة من أجل مناقشة كافة القضايا والمشاكل التي تهم المسألة التعليمية التي تضل مطلبا حيويا، ومن هنا فإننا نجدد تأكيدنا بأن الإصلاح لا يزال يواجه تحديات ما دامت الحكومة تكتفي بالتأسف على أوضاع الأسرة التعليمية، ولم ترق بعد إلى مستوى اتخاذ المبادرات الحقيقية لمعالجتها وتحسينها مما يشل فعاليتها ويجهض طموحاتها ورغبتها في الانخراط الإيجابي في كل عملية إصلاحية شكلت عبر التاريخ أحد ركائز ومبادئ فعلها النقابي.

- قطاع التعليم العالي والبحث العلمي:

تعيش الجامعة المغربية، بالرغم مما راكمته من تجارب، مشاكل عديدة، أصبحت بموجبها تعمل على تخريج أفواج جديدة تنضاف إلى جيش المعطلين الذي يتنامى بشكل خطير، وأصبح يشكل مصدرا دائما لمشاكل من شأنها تهديد الاستقرار الاجتماعي والسياسي ببلادنا.

إن النهوض بجامعاتنا يقتضي المزيد من التفتح على الفاعلين الاقتصاديين، وعلى فتح آفاق جديدة أمام الأعداد الهائلة من الخريجين، وذلك من خلال رؤية ومنهجية واضحة تروم محاربة الهذر في الطاقات والكفاءات الخريجة، وتعمل على الاستفادة منها في مجالات الإنتاج التي لا زال المغرب في أمس الحاجة لكل كفاءات أبنائه وبناته.

وفي هذا السياق، نتقدم بهذه المطالب والمقترحات التي نأمل أخذها بعين الاعتبار:

1- وضع آليات فعالة وشفافة لترجمة مقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

2- إشاعة المنهجية الديمقراطية في التسيير.

3- تخفيف الضغط على بعض الجامعات.

4- الاعتناء بالموارد البشرية، واعتماد مبدأ الحوار الجدي في حل مختلف المشاكل الاجتماعية المطروحة، والاستجابة لكافة المطالب ذات الطابع النقابي.

5- التأهيل والعناية بالمرافق الاجتماعية، من أحياء جامعية ومطاعم وبنايات، وإحداث المزيد منها.

6- إيلاء الاهتمام الجدي بمجال البحث العلمي، مع تخصيص ميزانية مشرفة له، مع توسيع مرافقه.

7- تمكين المركز الوطني للطاقة النووية والبحث العلمي بصفة عامة من آليات وإمكانيات ترقى إلى وضع استراتيجية واضحة المعالم على المستوى الوطني وذلك بخلق مجلس علمي ومجالس للتسيير وهيئات تقوم بالمراقبة وتقييم النتائج.

إن الوصول إلى الأهداف المتوخاة في ميدان البحث العلمي والتقني، يتطلب تخصيص ميزانية تصل إلى 1% من الناتج الداخلي الخام PIB وربما الوصول إلى 3% كما هو جاري به العمل على المستوى الدولي.

- كتابة الدولة المكلفة بمحاربة الأمية والتربية غير النظامية.

منذ حصول المغرب على استقلاله، لا زال خطاب الحكومات المتعاقبة يراوح مكانه بخصوص آفة الأمية ومما زاد في الطين بلة هو الارتجالية التي لا زالت الطابع الغالب الذي يطبع التعاطي الحكومي مع هذه الآفة التي تهدد حاضر المغرب ومستقبله في نفس الآن.

فالاهتمام الحكومي بهذه الآفة لم يتعد الجانب الهيكلي، بحيث تعددت الصفات والأجهزة بتعدد الخطابات والشعارات، فشعار "مسيرة النور" الذي بشر من خلال الوصلات الاشهارية بالتصدي لهذه الآفة، ينضاف إلى العديد من الشعارات السابقة واللاحقة، ويشكل جوهر الخطاب الحكومي الذي يفتقد جوهر الرؤية الشمولية، والمنهجية المسؤولة في مواجهة هذه الآفة، كما عرفت ذلك بعض الشعوب وبعض الدول التي حققت نجاحات حقيقية في هذا المجال.

إننا في الفريق الكونفدرالي، كما هو الشأن لدى جميع المواطنين والمواطنات لا نشعر بالإرادة الحقيقية لدى المسؤولين المتعاقبين على هذا القطاع، بوضع استراتيجية حقيقية لخوض هذه المعركة التي تهم كافة المغاربة، وتحديد سقف زمني مناسب لاجتثاثها، مع توفير كل المتطلبات والمستلزمات التي تمكننا من محاربتها باعتبارها ظاهرة زائلة وليست ظاهرة دائمة كما كرسها الخطاب الحكومي.

وفي هذا الإطار، نرى بأن دور مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني والأحزاب والنقابات أساسي في هذه المعركة الوطنية الواجب خوضها، وعليه فإن إقرار الحوار الحقيقي مع هذه المؤسسات والجمعيات والنقابات والأحزاب يعد شرطا أساسيا لوضع استراتيجية حقيقية محددة في الزمان مع تحديد آليات ملائمة لإشراك هذه المؤسسات والجمعيات والأحزاب والنقابات، واستنفار كافة الإمكانيات وخاصة منها التكنولوجية والبشرية بخوض هذه المعركة النبيلة، مع تجاوز الخطاب الفولكلوري الذي اكتشف عجزه المطلق على محاربة هذه الآفة الاجتماعية الخطيرة.

- قطاع التنمية الاجتماعية والتضامن:

بالرغم من إقرار مدونة الأسرة، فلا زالت أوضاع الأسرة المغربية تعاني من اختلالات خطيرة من جراء التجاهل لأوضاع الأطفال والنساء والشيوخ والمعاقين واتساع دائرة الفقر والتسول وانتشار ظاهرة البغاء بشكل ملفت للنظر، وذلك لانعدام الرؤية الشمولية لدى الحكومة.

فالخطاب الحكومي، في هذا الصدد يعتمد مقاربة بيروقراطية تكتفي بترديد شعارات حول المشاكل الخطيرة التي يعيشها الأطفال والنساء والشيوخ والمعاقين، ويفتقر إلى الرؤيا الشمولية التي تعتمد على الدراسات الميدانية، والإشراك الفعلي لمؤسسات وجمعيات المجتمع المدني ذات الصلة بهذا الموضوع، هذا بالإضافة إلى غياب منهجية علمية تحدد الحاجيات الفعلية لهذه الفئات، كما تحدد الأولويات التي ينبغي إيلاؤها بالغ الاهتمام.

وباختصار فإن الخطاب الحكومي يعتمد على أسلوب يختزل مشاكل هذه الفئات ويقوم على تدبيرها بمنهجية كمية تلخصها بعض الأرقام والمعطيات المروج لها في هذا خطاب الحكومي.

إننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ندعو الحكومة كما ندعو المؤسسات ومكونات المجتمع المدني إلى التعاطي مع هذه المسألة بروح العصر ومتطلبات عالم اليوم الذي يجعل منها ليس فقط قضايا هامشية وإنما هي في صلب القضايا التي تتطلب منا جميعا استنفار كل قدراتنا المعرفية والمادية لجعلها معركة الجميع، وإخراجها من مجال التدبير الكمي إلى مجال المسؤولية السياسية والأخلاقية.

كما أن الاهتمام بأوضاع العاملين بقطاع التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن ومؤسسة التعاون الوطني التي يعاني بها أكثر من 3700 مؤطرة بالمراكز الاجتماعية والتربوية من مشكل الترسيم، أصبح يتطلب من المسؤولين على هذا القطاع الاجتماعي فتح حوار جدي ومسؤول مع النقابات لإيجاد حلول حقيقية لكل المشاكل التي تعاني منها هذه الفئات.

- قطاع الصحة:

تفتقر استراتيجية المنظومة الصحية ببلادنا إلى النظرة الشمولية والمتكاملة التي تستحضر كافة المتغيرات في المجال الديمغرافي والاقتصادي والاجتماعي.

وكذا التحولات النوعية التي يعرفها عالم اليوم على مستوى تطور العلوم الطبية والتمريضية.

هذا بالإضافة إلى أن إشكالية حسن تدبير ودمقرطة التسيير للشأن الصحي، لا زالت قائمة بل ومتفاقمة، تتجسد من خلال إسناد مناصب المسؤولية سواء على الصعيد المركزي أو المحلي، وفق معايير لا تأخذ بعين الاعتبار الكفاءة والأهلية، مما أدى إلى استشراء حالة الفساد الإداري والمالي، وسوء تدبير الموارد البشرية، وتفشي كل مظاهر الامتيازات والزبونية، ناهيك عن الإقصاء الممنهج للكفاءات الحقيقية الراغبة في الانخراط في عمليات الإصلاح لهذا القطاع الاستراتيجي والحيوي.

لهذا، نجدد تأكيدنا بأن تجاوز هذه الأوضاع، وتأهيل القطاع للانخراط في العملية التنموية، ومواجهة كافة التحديات المطروحة على هذا الصعيد، لن يتم إلا بنهج سياسة وطنية ترمي إلى بلورة الحق في الصحة لكافة المواطنين والمواطنات وإقرار منظومة التغطية الصحية، ومعالجة كافة أشكال الاختلالات القائمة وفق استراتيجية واضحة تضع الموارد البشرية في صلب اهتماماتها وذلك من خلال الاستجابة لمطالبها في العيش الكريم، وفي شروط مهنية مشجعة لأداء رسالتها النبيلة بما تتطلبه الخدمات الصحية من دقة وجودة.

- قطاع الاتصال:

إن الأوضاع المتردية للإعلام العمومي، تدعونا من جديد إلى مساءلة الحكومة حول جدية خطابها المروج له في هذه اللحظة التاريخية، وبشكل كبير حول مدى ملاءمة خطابها مع معطيات الواقع الإعلامي القائم، بحيث أصبح المواطنون والمواطنات يعبرون عن عدم رضاهم عما يبثه الإعلام الرسمي.

فما جدوى هذا الخطاب الحكومي، في زمن الإعلام بامتياز، الذي أصبحت فيه القنوات الفضائية بجميع اللغات تخترق المنازل، بل وأصبح أفراد الأسر المغربية ينخرطون في فضائيات متعددة داخل الأسرة الواحدة.

لهذا نسائل الخطاب الحكومي الذي ما انفك يردد مفهوم الجودة، والقدرة على التنافسية، وتلبية أذواق المواطنين والمواطنات والمساهمة في الرفع من مستواهم الثقافي، وهو لا زال أسير منطلقات لم تتغير بل لا نبالغ إذا قلنا بأنها عرفت تراجعات في السنوات الأخيرة.

ومما يزيد هذه الأوضاع ترديا، عدم الاهتمام الحكومي بأوضاع شغيلة هذا القطاع التي عرفت ترديا جديدا من جراء غياب الحوار الاجتماعي الجاد، ومن خلال تجاهل المطالب الاجتماعية للعاملين بهذا القطاع.

لهذا نؤكد كفريق كونفدرالي بأن أي نهوض حقيقي لهذا القطاع لن يتأتى إلا بالاهتمام الحقيقي بأوضاع الشغيلة وتحسينها وصيانتها حتى تتمكن من إنجاز المهام المنوطة بها في ظروف لائقة، وكل تجاهل لهذه الحقيقة من شأنه إخفاء المزيد من التردي لهذا القطاع والدفع بالمواطنين والمواطنات إلى المزيد من الابتعاد عنه.

- قطاع الثقافة:

لقد أصبحت قوة الشعوب وقدراتها التنافسية لا تقاس في العالم اليوم فقط بالقدرات الاقتصادية أو العسكرية بل أصبحت الثقافة اليوم معيارا حقيقيا لهذه القدرة والقوة، فبحكم التحولات المتسارعة التي يعرفها العصر، أصبحت الدول تولي عناية فائقة بهويتها الثقافية وتعمل جاهدة على صيانتها وإشاعتها وذلك بتخصيص اعتمادات مالية هائلة، وذلك باعتبارها مصدرا لا ينضب لاستمرارها حاضرة بين الهويات المتعددة التي تواجه كل أشكال الاندثار.

إلا أننا مع كامل الأسف، وانطلاقا بما أوجزناه سالفا نتابع التحديات التي تعرفها ثقافتنا ومثقفينا الذين لعبوا أدوارا متعددة في توجيه فضاءاتنا المعرفية وإنارة الطريق أمام المغرب الذي يتموقع جغرافيا في مفترق الطرق.

ولا يخفى عليكم بأن هاجس الخوف ينتابنا كفريق كونفدرالي إزاء هذه التحديات التي تعرفها ثقافتنا ومثقفينا على حد سواء.

لهذا نقترح في هذا السياق:

تعبئة جميع الإمكانيات المتاحة، والاستفادة من كل عوامل التطور التقني والتكنولوجي الحديث لتعزيز حضورنا الثقافي ودعم مقوماته.

الاعتناء بالموارد البشرية، والكفاءات والمؤهلات التي تزخر بها بلادنا.

دعم الكتاب المغربي في كل المجالات الفكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

تنويع صيغ التواصل الثقافي مع المواطنين والمواطنات، وتوسيع مجاله.

الرفع من مستوى دعم الصناعة السينمائية، وتمكينها من الحضور في السياحة الوطنية والمغاربية والعربية والدولية.

إحداث خزانات عمومية وقاعات للقراءة تتوفر فيها كل الشروط العلمية والتأطيرية.

إنعاش ودعم العمل المسرحي الهاوي والمحترف.

- قطاع الشباب:

يحتاج قطاع الشباب إلى وضع استراتيجية حقيقية، لا تعتمد فقط على التعاطي الانتقائي مع بعض القضايا ذات طابع الإثارة، بل تتطلب وضع تصور شمولي يقوم على دراسات علمية لانتظارات الشباب وتطلعاتهم خاصة في زمن مزدوج، يعرف تردي أوضاع الشباب المغربي من جهة، وتطلعاتهم نحو حياة جديدة يراقبونها من خلال القنوات الفضائية من جهة أخرى.

لهذا نرى كفريق كونفدرالي بأن التعاطي الحكومي مع المسألة الشبابية بالرغم من الخطاب المتفائل، لا تعدو أن تكون مناسباتية، ولا ترقى إلى التصور الشمولي الذي ينظر إلى المسألة ليس في وضعها الراهن ولكن في صيرورتها كمعطى للحاضر ومؤشر نحو المستقبل.

لذلك نرى ضرورة الاهتمام الحقيقي بمسألة الشباب وفتح حوارات حقيقية مع المعنيين بالأمر، والإنصات لرغباتهم الحقيقية وتطلعاتهم، باعتبارهم الأداة الوحيدة القادرة على تفعيل أي خطاب يتحدث عنهم وعن اهتماماتهم، وليسوا فقط موضوعا لاختبارات وتجارب تفتقر لجوهر التصورات الشاملة.

إن البنيات الاستقبالية للشباب، سواء في مجالات الترفيه، أو الرياضة، أو الثقافة والتنشيط، والتخييم لا زالت دون مطامح الشباب، بل ولا زالت تفتقر إلى الحد الأدنى الضروري لاستيعاب الأعداد المتزايدة لهذه الفئة التي أصبحت تشكل نسبة عالية من الساكنة، الشيء الذي يجعل الخطاب الحكومي المتفائل مجرد متمنيات بل وأضغاث أحلام إذا لم نبالغ في القول.

- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:

نسجل أن هناك تباطؤ في تصفية ملفات الحبس المعقب وكل الملفات العالقة ذات الصلة ونطالب بالإسراع في تسويتها مع العمل على تحسين أوضاع المساجد والاهتمام بالعنصر البشري ماديا وإداريا واجتماعيا سواء تعلق الأمر بموظفي الوزارة وكل القيمين الدينيين، مع إعطاء الأولوية لمسألة التكوين والتكوين المستمر.

- المندوبية السامية للمقاومة وأعضاء جيش التحرير:

لقد مرت سنوات طوال على حصول بلادنا على الاستقلال ولازال العديد من المقاومين وأعضاء جيش التحرير ينتظرون تسوية ملفاتهم الموضوعة رهن إشارة مصالح الإدارة المختصة، لذلك نؤكد مجددا مطالبتنا بالإسراع في البث في الملفات العالقة للمقاومين وأيضا تلك الموجودة في مرحلة الاستئناف، مع بدل مجهود من أجل فتح آجال أخرى لتصفية الملفات التي وضعت بالمندوبية خارج الآجال المنصوص عليها قانونا، مع التعجيل بتفعيل مقتضيات المرسوم الصادر مؤخرا الخاص بالمقاومين المغتربين والمنفيين.

نؤكد كفريق كونفدرالي على ضرورة الاستمرار في فتح باب الحوار مع الفرقاء الاجتماعيين لتسوية كل القضايا التي تهم القطاع والعاملين به على حد سواء.

- التكوين المهني:

إن الأهمية التي يكتسيها قطاع التكوين المهني، تقتضي من الحكومة إيلائه الأهمية القصوى نظرا للدور المنوط به ضمن المنظومة التربوية ببلادنا، أو ما يمكن أن يكون له من انعكاسات إيجابية على مستوى التفاعل مع التكنولوجيا الجديدة، وتطوير مهارات الأجراء لمواكبة تحديات العولمة، التي ترتكز على عاملين أساسيين ألا وهما المردودية والجودة.

لكن ونحن نتتبع واقع هذا القطاع، فإننا نلاحظ عدم مواكبته لمتطلبات المرحلة، ناهيكم عما يعرفه من استشراء للفساد والنهب، وهو ما أكدته ملفات الفساد المرتبطة بالعقود الخاصة، والتي أتمنى أن تقول فيها العدالة كلمتها.

نؤكد مرة أخرى باسم الفريق الكونفدرالي على ضرورة إعادة النظر في مسألة التمثيلية بالمجلس الإداري وتنفيذ الحكومة لالتزاماتها في هذا الشأن.

نجدد مطالبتنا بإجراء افتحاصات خارجية لمعرفة الواقع المالي للقطاع وأين تصرف كل الإعانات سواء منها الداخلية والخارجية.

نجدد أيضا تأكيدنا على الاعتناء بالموارد البشرية ماديا وإداريا واجتماعيا عبر فتح حوار جاد مع المركزيات النقابية بالقطاع قصد إيجاد حلول لكل القضايا والمشاكل التي تهم قطاع التكوين المهني وإنعاش الشغل وجل العاملين به.

<u>السيد رئيس الجلسة</u>:

شكرا للسيد المستشار المحترم. كان هذا آخر تدخل في هذا القطاع، وبذلك ننهي هذه الجلسة المسائية. أريد قبل أن أرفع الجلسة أن أذكر السادة المستشارين المحترمين (الحاضرين، وليبلغ الحاضر الغائب) الغد: ستكون آخر جلسة صباحية لمناقشة ما تبقى من القانون المالي، وستبتدئ على الساعة التاسعة صباحا لمناقشة القطاعات التابعة للجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية، لجنة الداخلية والجماعات المحلية، لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية. ويلي ذلك التصويت على مواد الجزء الثاني، ثم يلي ذلك التصويت على المشروع برمته. وستختتم الجلسة

الصباحية على الساعة الواحدة زوالا لنسلم القاعة فيما بعد إلى مجلس النواب، حيث جلسة الأسئلة الشفوية.

نشكر السادة الوزراء الذين واكبوا هذه المناقشة، وأشكركم جميعا، وأرفع الجلسة.